

PROVISIONAL

A/43/PV.35
28 October 1988
ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرمي مؤقت للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

(الارجنتين)	السيد كابوتو	: <u>الرئيس</u>
(سوازيلند)	السيد دلاميني (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>

- حفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية [١٤٨]

- انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى [١٦] (تابع)

(٢) انتخاب أعضاء لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة : مشروع مقرر

- تنظيم العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠البند ١٤٨ من جدول الاعمالحفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : كما يذكر الاعضاء ، قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، بناء على توصية المكتب ، بأنه ، قبل أن تنظر اللجنة الثانية في البند ١٤٨ ، المعنون "حفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية" ، يُعرض البند في جلسة عامة .
وبناء على ذلك ، سيعرض البند في هذه الجلسة .

السيد تابوني (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

على الرغم من أن ممثل بلادي قد أعرب لكم فعلا عن تهنئتنا على انتخابكم ، فإنه ليشرفني اليوم أن أكرر تلك التهنئة شخصيا ، مدركا تماما أن أعمال الجمعية العامة بفضل قيادتكم ستمضي قدما كما كان الحال منذ انتخابكم .

اسمحوا لي أن أعرب لكم عن امتناني العميق للفرصة التي أتيت لي لاختاطب هذه الجلسة العامة للجمعية العامة لاعرض رسميا البند المعنون "حفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية" . والواقع أن عقد هذه الجلسة العامة لهذا الغرض على وجه التحديد تعتبره حكومتي فرصة نادرة تعزز من عزمها على مواصلة الاهتمام ، بطريقتها الخاصة المحدودة ، في العمل الرائع الذي تظلع به الامم المتحدة للنهوض بالسلم والتعاون الدوليين من أجل رخاء البشرية .

منذ مايزيد على ٢٠ عاما ، في ١٩٦٧ ، اقترحت مالطة ، التي كانت في ذلك الوقت دولة حديثة الامتقلال ، أن يدرج في جدول أعمال دورة الجمعية العامة الثانية والعشرين بند بعنوان "بحث مسألة تخصيص قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها ، الموجودين تحت أعالي البحار خارج حدود الولاية القومية الحالية ، للأغراض السلمية وحدها ، واستخدام مواردهما لمصلحة الانسانية" . وكما تعرفون جميعا فإن هذه المبادرة أدت إلى عقد مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار الذي توج بإعلان دستور شامل ينظم استخدام البشرية للمحيطات - ألا وهو اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ .

وفي ١٩٦٩ اقترحت مالطة مرة أخرى أن تدرج الجمعية العامة في جدول أعمال دورتها الرابعة والعشرين بندا بعنوان "مسألة كبار السن والمسنين" ، وقد قُبل اقتراح مالطة ، وقامت بعد ذلك اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة بالنظر فيه . وهذه المبادرة شجعت على تطوير وعي عالمي بمشكلة الشيخوخة ، كانت نتيجته إقرار خطة العمل الدولية للشيخوخة التي اعتمدت في فيينا في ١٩٨٢ ، والتي أعدت تحت

رئاسة ممثل مالطة الذي كان يراس اللجنة الجامعة للجمعية العالمية . وهذا العام
 أنشئ في مالطة المعهد الدولي للشيخوخة الذي افتتحه الأمين العام .
 وهاتان المبادرتان اللتان اتخذت زمامهما حكومة مالطة التي كنت حينذاك جزءا
 منها بصفتي عضوا في مجلس وزرائها ، أشارتا الدهشة - بل والشكوك - في أذهان بعض
 الوفود . فلم يكن من اليسير عليها أن تفهم كيف يمكن لدولة من أصغر الدول في
 المجتمع الدولي أن تتقدم بمفردها بمثل هاتين المبادرتين بعد سنوات قليلة من
 استقلالها .

ففيما يتعلق بمبادرة عام ١٩٦٧ تساءلت شخصية مرموقة علنا ما إذا كانت مالطة
 أداة لإسماع صوت دولة أخرى .

وقد يكون من المفيد هنا أن نكرر ما أعلنه حينذاك السيد أرفيد باردو سفير
 مالطة لدى الأمم المتحدة ، الذي قال :

"لقد صغنا اقتراحنا دون استشارة أية بلدان أخرى ، وأستطيع أن أؤكد
 بصورة قاطعة أننا لسنا أداة لإسماع صوت أية دولة ، وأن حكومتي لم تتقدم
 بذلك الاقتراح بإيعاز من أحد" .

وقد رأيت من الضروري أن أذكر بهذه المسألة في بداية كلمتي لأن ذلك التصريح
 القاطع الصادر عن ممثلنا في عام ١٩٦٧ ينسحب بالمثل على المبادرة المالطية الأخيرة
 المتعلقة بـ "حفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية" .

إن مالطة قد عقدت العزم على القيام بدور بناء في العمل الهام الذي تظلم
 به الأمم المتحدة لصالح البشرية . ونحن ندرك تماما أن الأمم المتحدة تعتمد في
 فعاليتها على المساندة غير المشروطة للدول الكبرى . ومع ذلك فإننا نؤمن إيماننا
 راسخا بأن الدول الأصغر يمكنها أيضا أن تسهم بطريقة سليمة في الأعمال والجهود التي
 تقوم بها الأمم المتحدة . ونرى أن أحد المجالات التي يمكن فيها للدول الصغيرة - مثل
 بلادي - أن تظلم بدور حيوي هو كفالة أن تكون الأمم المتحدة باستمرار مساندة
 للاحتياجات المتنامية والمتغيرة للبشرية . فالدول الأصغر ، وربما بسبب حجمها

ولتجربتها عن أية مصالح خاصة كبرى خارج حدودها ، يمكنها بالفعل أن تستجيب على نحو أسرع للمشاكل الناشئة التي يواجهها العالم . وبالتالي يمكنها أن تعبر بحرية عن ضمير البشرية ، وأن تقترح آراء ونهجا يمكن أن تساعد الأمم المتحدة في أن تظل "مسايرة للحالة الانسانية السريعة التطور في جميع أنحاء العالم" - كما لاحظ الأمين العام بيريز دي كوييار لدى افتتاحه المعهد الدولي للشيخوخة الذي أنشأته مالطة بالتعاون مع الأمم المتحدة . وهو دور برهنت عليه الاثار الحفازة التي نتجت عن مبادرتي مالطة لعامي ١٩٦٧ و ١٩٦٩ ، اللتين أدت كل منهما إلى اعتماد إعلان هام بتوافق آراء عالمي .

وقد قررت حكومتي أن تتخذ إجراء في هذه الدورة للجمعية العامة ، على ضوء الحاجة العاجلة إلى حفظ المناخ لصالح البشرية ، بحمايته من التغيرات السلبية المترتبة على مايمعنه الانسان . ونحن مقتنعون بضرورة وجود اعتراف عالمي بالحقوق الاساسي لكل انسان في أن يتمتع بالمناخ في حالة تكفل له البقاء الامثل . وكما لاحظ السير كريستين تيكل في دراسته الرائعة والمتسمة ببعد النظر "التغير المناخي والشؤون العالمية" فإن "المناخ شرط من شروط الحياة . ونحن جميعا نتاج تقلباته ، وعندما يتغير لا بد أن نتغير" .

والواقع أنه من المعترف به على نطاق واسع أن المناخ في السنوات الاخيرة قد تغير بسبب الانشطة المختلفة التي يقوم بها مايقرب من خمسة بلايين آدمي من سكان كوكب الارض .

وهذه الانشطة تخل إخلالا خطيرا بتوازن الطبيعة . لهذا فإن مواقفنا ونهجنا إزاء الطبيعة ينبغي أن تتغير بطريقة تحد أو تستبعد أية آثار سلبية تترتب على انشطتنا . فلم يعد بوسعنا أن نأخذ المناخ كقضية مسلم بها ، كما فعلت الاجيال السابقة ، فالتغير المناخي - وبصفة خاصة ارتفاع حرارة الكرة الارضية - قد يهدد بقاء الحياة عليها . ومالم يتخذ اجراء عاجل على الصعيد العالمي ، فقد يؤدي هذا التغير إلى اضرار وخيمة لا يمكن التصدي لها .

إن التركيزات المتزايدة لما يسمى بغازات الدفيئة - ولاسيما غاز ثاني أكسيد الكربون - التي تنبعث بصفة أساسية من احتراق الوقود الأحفوري ، من المحتمل أن تؤدي إلى ارتفاع كبير في درجة حرارة الجو . فهذه الغازات التي يزداد تركيزها بسرعة في الغلاف الجوي تمتص مزيدا من الأشعاعات المنبعثة من الأرض وتعيدها إلى الأرض مرة أخرى . وهذه الطاقة التي كانت من قبل تنفذ إلى الفضاء دون أضرار أصبحت الآن ترفع من درجة الحرارة على سطح الأرض .

وإذا ظلت هذه العملية دون مراقبة ، فإن أثر الاحتباس الحراري - الذي يزداد عن طريق اجتثاث الغابات الواسع النطاق وتغيير أنماط استخدامات الأرض - سيسهم في إحداث زيادة خطيرة في درجة الحرارة العالمية المعتادة مسببا تغيرات كبيرة في المناخ . وسيكون تجرؤا مني أن أحاول إعطاء تنبؤ دقيق شامل بأثار التغيرات المناخية على الحياة على الأرض . ومع هذا ، أرى إنه لاتزال دلائل علمية جادة قائمة تكفي للاعتقاد بأنه يمكن أن تحدث آثار وخيمة . وعند منتصف القرن القادم ، ستواجه الأرض - على أساس التوقعات العلمية الراهنة - ارتفاعا في درجة الحرارة قد يكون له أشر خطير على الزراعة ، وإدارة الموارد المائية ، وبعض الأنشطة الاجتماعية - الاقتصادية التي يؤثر فيها المناخ بشكل حساس . إن الانتشار الحراري لمياه البحر يمكن أن يؤثر بالسلب على رفاهة مجتمعات ساحلية عديدة وكذلك على الحياة البحرية .

تواجه البشرية أيضا مشكلة استنفاد طبقة الأوزون الناجم أصلا من انبعاث مركبات كلوريد الكربون الفلورية . وهذا الانبعاث ، في ظل ظروف معينة ، يستنزف طبقة الأوزون - التي تحيط بالكرة الأرضية وتحميها من الأشعة الشمسية فوق البنفسجية الزائدة - ويرتب أثارا خطيرة مثل زيادة حالات سرطان الجلد وإعتام عدسة العين ، وكذلك خفض ناتج بعض المحاصيل الزراعية ، وآثار ضارة على حياة النباتات . فضلا عن ذلك ، فإن التغيرات في توزيع الأوزون ، وهو بذاته غاز ناتج عن الاحتباس الحراري ، يمكن أن تؤثر على معدل درجة حرارة الأرض - على سبيل المثال - عن طريق زيادة أوزون الطبقة السفلى من الغلاف الجوي ونقص أوزون الطبقة العليا من الغلاف الجوي .

وفي وجه هذه الظواهر وغيرها ، من الضروري التحرك على مستوى عالمي لضمان بقاء كوكبنا صالحا للحفاظ على الحياة . ونحن نرى أن إبرام اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٥ لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧ بشأن المواد التي تستنزف طبقة الأوزون ، يشكل معلما هاما في معالجة مشكلة عالمية شاملة قبل أن تلحق ضررا لا يمكن علاجه برفاهة البشرية .

ما من أحد في هذه القاعة أو في أي مكان آخر يريد للمناخ أن يتدهور على أيدي الإنسان بما يجاوز الحدود التي يمكن تعويضها . وهذا القول ربما يكون سليماً في ضوء التجارب التي تلت تطبيقات اكتشافات هامة للغاية في مختلف المجالات العلمية حيث أدى شغف البعض بأن يكونوا أول من يستغلون فوائد تلك الاكتشافات إلى أن يواجه العالم صعوبات جمة تتعلق بالتخلص الآمن من النفايات المشعة والسامة والاشارة الطويلة المدى لبعض العقاقير .

ومن المعترف به إننا لا نعرف الكثير عن الظواهر التي تؤدي إلى التغييرات المناخية وإلى أي حد تتأثر تلك الظواهر بعمليات تعزى إلى الإنسان . ونحن نعتزف أيضاً بأننا بحاجة إلى مزيد من البحوث الهامة في المجالات التي يتفاعل فيها الغلاف الأرضي - ويشمل الغلاف الجوي والمحيطات والمواطن الأرضية - مع المحيط الجوي .

ومما يشجعنا العمل والبحث القيمان اللذان جرى القيام بهما فعلاً بشأن التغييرات المناخية سواء في إطار منظومة الأمم المتحدة أو خارجه . ففي إطار منظومة الأمم المتحدة جرى القيام بعمل كبير ، وخصوصاً بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية . ويعد المؤتمر العالمي للمناخ الذي عقد عام ١٩٧٩ والبرنامج العالمي للمناخ الذي وضعه المجلس العالمي الشامن للأرصاد الجوية معلمين هامين في الجهود الدولية نحو تحقيق تفهم للنظام المناخي العالمي . ونلاحظ أنه بينما يشارك عدد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الجهد ، لا يزال التنسيق الفعال بين جميع الأعمال المتعلقة بالتغيرات المناخية في إطار منظومة الأمم المتحدة غير محقق . إلا أننا نرى أن الاجتماع الاستشاري لرؤساء هيئات وأجهزة الأمم المتحدة بشأن أمور البيئة الذي عقد في شهر تموز/يوليه الماضي ، حيث أولي اهتمام كبير للتغير المناخي ، يعد خطوة على الطريق الصحيح . وينبغي لهذه العملية الاستشارية ، في رأيي ، أن يمتد نطاقها في منظومة الأمم المتحدة إلى جميع الوكالات المعنية .

إننا نرحب بتشكيل لجنة حكومية بشأن التغييرات المناخية من المقرر أن تجتمع في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وتعتزم مالطة المشاركة بالكامل في أعمالها .

تتطلع مالطة إلى عقد المؤتمر العالمي الثاني للمناخ . وينبغي لهذا المؤتمر الهام أن يستعرض جميع جوانب البرنامج العالمي للمناخ ، مع التركيز على الفوائد الاجتماعية - الاقتصادية للمناخ ، وبخاصة في الدول النامية .

لقد جرى القيام بعمل قيم خارج إطار الأمم المتحدة أيضا . وكان المجلس الدولي للاتحادات العلمية في المقدمة عند إعداد دراسة علمية بشأن النظام المناخي العالمي . وعقد معهد بيير عددا من الاجتماعات الهامة للغاية بشأن وضع السياسات لمواجهة التغيرات المناخية . وعقد مركز وودز هول للبحوث في ماساتشوستس في شهر أيلول/سبتمبر الماضي حلقة دراسية هامة بشأن التغيرات المناخية العالمية . وشكّل الكومنولث فريق خبراء بشأن التغيرات المناخية وارتفاع مستوى سطح البحر من المقرر أن يقدم تقريره إلى رؤساء الحكومات عندما يجتمعون في كوالالمبور في عام ١٩٨٩ . ونشر أيضا بالحاجة إلى أن نشير إلى مؤتمر فيلاك لعام ١٩٨٥ ، وحلقة فيلاك وبيلاغيو لعام ١٩٨٧ بشأن وضع السياسات لمواجهة التغيرات المناخية ، والمؤتمر الدولي الذي عقد في تورنتو في شهر حزيران/يونيه الماضي بشأن "المناخ المتغير : الأثار على الأمن العالمي" والمؤتمر القادم بشأن "المناخ والتنمية" المقرر عقده في هامبورغ . وينبغي لهذه المؤتمرات الدولية أن يكون لها أثر كبير على وضع السياسات المتعلقة بالتغيرات المناخية ، ومتساعد في توعية الرأي العام في دولنا الأعضاء .

ومما يشجعنا أيضا انه خلال الأسابيع القليلة الماضية ، أعرب العديد من الوفود والشخصيات عن اهتمامها بشأن موضوع التغيرات المناخية وحثت على ضرورة العمل وفقا لذلك .

ومع هذا ، نشعر بأن المناخ يبلغ من الحيوية للبشرية حدا يتطلب وضع استراتيجية شاملة وفعالة على المستوى العالمي للحفاظ على المناخ لصالح البشرية . ونحن بحاجة إلى أن نضمن - في ضوء حجم المشكلة والموارد المحدودة نسبيا المتاحة - أن يجرى التنسيق بين الجهود التي تبذل حاليا تنسيقا كافيا .

ومن المفيد أن نذكر بالبيان المؤثر الواضح الذي أدلت به رئيسة وزراء النرويج ، السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة اللجنة العالمية بشأن البيئة والتنمية . وفي رأيها أن أشر التغيرات المناخية العالمية خلال العقود القادمة : "قد يكون أكثر عنفا بالنسبة للبشرية من أية تحديات أخرى عدا الحرب النووية" .

وبالتحديد بسبب مسألة تغيّر المناخ المرتبطة ارتباطا وثيقا جدا بمسألة بقاء البشرية ذاته رجت مالطة من الأمم المتحدة أن تضع استراتيجية تضمن الحفاظ على المناخ لصالح الاجيال الحاضرة والمقبلة .

ونعتقد اعتقادا راسخا أن مذهب التراث المشترك للبشرية يتصل بالمشاكل التي أشارها التغير المناخي . إن مفهوم التراث المشترك الذي يرجع تاريخه إلى القرن التاسع عشر قد اقتُرح لأول مرة بناء على مبادرة من مالطة ، في محفل دولي ، ألا وهو مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار . ثم أدمج في صكين دوليين ، وهما : اتفاق عام ١٩٧٩ المنظم لأنشطة الدول على القمر والاجرام السماوية الاخرى الذي أعلن اعتبار القمر وموارده الطبيعية تراثا مشتركا للبشرية ، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ التي أعلنت بعض مناطق من المحيطات ومواردها تراثا مشتركا للبشرية .

إن تطبيق الجوانب المتصلة بمبدأ التراث المشترك للبشرية على المناخ اعتراف باحدى السمات الاساسية للمناخ ، أي أن المناخ هو أحد بضعة شروط طبيعية حقا تقرر الحياة على الارض ، ولذلك يعتبر جزءا لا يتجزأ من التراث الطبيعي للانسان . إن صون النظام المناخي العالمي - الذي "يشمل الجو والمحيطات وسطح الارض (بما في ذلك الحياة النباتية) والمناطق المقيمية كلها عوامل تتفاعل بطرق معقدة على سلسلة واسعة وفقا لمقياس زمني" - يبلغ من الضرورة والحيوية لوجود الحياة البشرية ذاته حدا لا يمكن عنده أن يترك لدول بمفردها أن تقرر انفراديا تدابير الصون التي يجب اتخاذها ، ان وجدت مثل تلك التدابير . إن الحق البشري الاساسي في الحياة والحاجة إلى الحفاظ على المناخ بوصفها من المتطلبات الاساسية للحياة البشرية لا يمكن أن يحددا بحدود سياسية ولذلك فانهما يقتضيان استراتيجية دولية تسمو على سيادة الدولة من أجل مصلحة الاجيال الانسانية الحاضرة والمقبلة .

إن مذهب التراث المشترك الذي ما برح مقبولا ومطبقا على نطاق واسع فيما يتعلق بالقمر وبعض مناطق قاع البحار ، ينطوي على اعتبارات ملكية واقتصادية ، مما يكفل للبشرية اقتسام الفوائد المتأتية من استغلال الموارد في تلك المناطق .

ونقترح من خلال مبادرات مالطة الحالية القيام ، مع ادخال التعديلات التي تقتضيها الحاجة بمد نطاق هذا المذهب ليشمل المناخ بوصفه أحد الشروط الجوهرية لبقاء الانسان على الارض . اننا نقر بأن هذا التطبيق يختلف عن الذي وجد في الحالتين الاخرين ، إذ أنه لا ينطوي على مكسب اقتصادي مباشر فحسب ولكنه ينطوي على بقاء الانسان نفسه . إن التغير المناخي مصدر للاهتمام المشترك للبشرية ، الذي يعتبر نتيجة طبيعية لمذهب التراث المشترك ، مما يتطلب استراتيجيات للحفظ لا يمكن أن يكون تطبيقها مقيداً بالحدود السياسية ولا بد أن تتمثل غايتها الرئيسية في تحقيق الخير للبشرية . وباختصار إن مالطة تقترح اليوم تطوير وبلورة مذهب التراث المشترك للبشرية لتطبيقه على حقبة جديدة - التغير المناخي ، ولاسيما ارتفاع درجة الحرارة في العالم .

أما وقد أوجزت الحالة كما نراها فاسمحوا لي أن أتقدم ببعض المقترحات . يجب أن نضمن تحقيق توازن بين الاحتياجات القصيرة الأجل واحتياجات البشرية في المستقبل . إن تطبيق مبدأ الاهتمام المشترك للبشرية على المناخ يضمن بأن يكون المناخ هو المورد الطبيعي الذي يمكن أن تستخدمه كل دولة داخل أراضيها في عملية تنميتها الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن في الوقت نفسه لا يمكن التلاعب به أو اساءة استخدامه على حساب البشرية وبما يلحق الضرر بها .

وكما بيّن بجلاء رئيس وزراء مالطة ، ادوارد فينش ادامي ، في تحليله لمذهب التراث المشترك :

"إن فلسفة التراث المشترك لا تقر ترك الأشياء للمصادفات وهي تحبذ استكشاف النظام وتميزه ، حيث يبدو ظاهرياً أن حالة من الفوضى والبلبلة تستبد به" .

إن مالطة لا يمكنها أن تدعي أنها الدولة الأولى التي استرعت انتباه الأمم المتحدة إلى مشكلة التغير المناخي ، لأنه كما ذكرت من قبل كان قد اضطلع بالفعل بعمل هام داخل منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد . غير أن مالطة تقترح الآن على الجمعية العامة انشاء آلية مختصة عالية المستوى للتنسيق - وفي رأبي يمكن أن تتمثل

هذه الآلية في انشاء لجنة حكومية دولية معنية بالمناخ - تظلع بعمل فوري فيما يتعلق بأي استعراض متعدد النهج لحالة علم المناخ وظاهرة التغير المناخي مع وضع تشديد خاص على تزايد ارتفاع درجة الحرارة في العالم وما يترتب من آثار اجتماعية واقتصادية . وستطرح مالطة اقتراحا محددًا في شكل مشروع قرار يقدم إلى اللجنة الثانية للنظر فيه .

تتوقع مالطة الحصول على تأييد كل الدول في هذا المسعى الهام من أجل الحفاظ على المناخ ، إذ أنه كما لاحظ الأمين العام في تقريره المقدم إلى الدورة الحالية عن أعمال المنظمة فإن حالة بيئة الأرض التي تشمل المناخ هي كما يلي :

"إن حالة بيئة الأرض تشكل بجلاء مشكلة تستدعي تضافر جهود جميع البلدان للاستجابة لها . غير أنها وصلت إلى مرحلة يمكن أن تشير فيها مسائل مسببة للخلاف تكون لها آثار سياسية ، إذا لم تتوفر قواعد أخلاقية عالمية والقوانين اللازمة" . (A/43/1 ، ص ٢٢)

وفي رأينا أن أي استراتيجية تتعلق بالتغير المناخي لابد أن تأخذ في الحسبان خصائص ومستويات التنمية في مختلف مناطق العالم . ونرى بالتأكيد أن هناك عددا من التدابير الفعالة التي يمكن للدول أن تتخذها . فعلى سبيل المثال يمكن تشجيع الدول على وضع سياسات من شأنها أن تعزز الحفاظ على الطاقة بغية تقليص بعض الأنشطة الانسانية التي لها أثر سلبي أو ضار على المناخ وانهاء هذه الأنشطة . ولابد من اتخاذ بعض التدابير على أساس تدريجي ، مع مراعاة متطلبات التطور الدائم وغير ذلك من الظروف .

لقد شرعت مالطة بصورة غير نهائية ، وبطريقتنا المتواضعة ، في عملية للمساعدة على خلق وعي وطني بشأن التغير المناخي . وقد انضمنا إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون ووقعنا على بروتوكول مونتريال التابع لها . لقد أنشأت في وزارتي لجنة استشارية معنية بالتغير المناخي برئاسة مستشاري الشخصي ، السيد اتارد ، وقد أنشأت جامعة مالطة لجنة علمية أسندت إليها الملاحظات الواجبة .

وبالنظر إلى حجم وآثار مشكلة التغير المناخي فإن الموارد المتوفرة لاجراء
البحوث والعمل محدودة نسبيا . ولذلك علينا أن نتحاشى الازدواجية التي ليس لها لزوم
وأن نضمن استخدام تلك الموارد بفعالية مما يحقق الخير لنا جميعا . إننا لعلى ثقة
أن مبادرتنا التي انطلقت في يوم الأمم المتحدة ستسهم في تحقيق هذه الاهداف بأنجع
طريقة .

السير كريستين تيكل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إننا نرحب بالمبادرة التي تقدمت بها حكومة مالطة بإدراج موضوع تغيير المناخ في جدول أعمال دورة الجمعية العامة هذا العام . ولقد كان وزير خارجية مالطة كريستين عندما أشار في كلمته الى كتابي بشأن المناخ واقتبس منه . والواقع أنني كنت واحدا من كثيرين اعترفوا بأن تغيير المناخ أمر معقد للغاية وله أهمية بعيدة الاثر ، ولكنه إحدى المشكلات التي تؤثر على الصحة المستقبلية في كوكبنا . وما فتئت حكومتي تهتم بالزيادة المتسارعة في الغازات الدفيئة . وفي رسالة وجهتها مؤخرا السيدة تاتشر الى الجمعية الملكية في لندن وهي المؤسسة العلمية البريطانية الرائدة ، تكلمت عن الخوف الناشئ عن قيامنا بإيجاد احتياض حراري عالمي قد يؤدي الى زعزعة الاستقرار المناخي وأشارت الى أن أثر ارتفاع درجة الحرارة في المتوسط بمقدار درجة مئوية واحدة كل عشر سنوات قد يتجاوز بكثير قدرة موئنا الطبيعي على التحمل . ويمكن أن يؤدي هذا المعدل من التخزين الى الذوبان النهائي لانهار الجليد ومن ثم الى ارتفاع مستوى سطح البحر عدة اقدام في القرن المقبل . وأشار السير جيوفري هاو في المناقشة العامة في هذه الجمعية في الشهر الماضي الى أن الزيادات المتوقعة في درجات الحرارة العالمية يمكن أن يكون لها آثار ملموسة على الحياة وعلى المجتمع الانساني في العقود القليلة المقبلة . بل أن التغييرات المفيرة سيكون لها آثار كبيرة في عالم مزدحم .

وتنشأ المشكلة عن مصدرين رئيسيين : النشاط الصناعي في جزء من العالم ، واستخدام الأرض وادارتها في الجزء الآخر . وأكثر القضايا حسامية للمجتمع الانساني ، التي يمكن أن يؤدي اليها ذلك التغيير ، تتعلق أولا بأنماط سقوط المطر وآثارها على الزراعة والحراجة والبيئة الطبيعية ؛ وتعلق ثانيا ، وعلى المدى الاطول ، بالارتفاع في مستوى سطح البحر . وبطبيعة الحال سيختلف أثر هطول الامطار المتغير فيما بين المناطق . والنماذج الحالية غير قادرة حتى الآن على التنبؤ بالمعلومات الإقليمية والموسمية . وحتى اذا تم تبادل المعلومات بشأن المزايا المناخية بين البلدان

فسيكون أكبر تهديد لنا جميعا هو الاضطراب الناشئ عن التغير نفسه . وسيكون هذا التغير هاما على وجه الخصوص في مناطق الزراعة الهامشية ؛ وبإيجاز ، بالنسبة للأقل قدرة على التكيف مع هذا التغير وبعبارة أخرى ، بالنسبة للفقراء في العالم .

لقد ارتفع بالفعل متوسط منسوب مياه البحر في القرن الماضي بمقدار ١٠ السنتيمترا . وإذا استمر هذا الاتجاه في العمود فإن المناطق المنخفضة في العالم سيتهددها الخطر . وقد تترتب آثار مأساوية على ارتفاع منسوب مياه البحر في بلدان مثل بنغلاديش وملديف ومصر وهولندا وستتعرض للخطر أيضا المناطق المنخفضة الواقعة على الساحل الشرقي لبلادي . وستتضرر بلدان كثيرة الى إقامة حواجز ساحلية جديدة وكبيرة حيثما أمكن ذلك . وغني عن البيان أن في ذلك تبديدا خطيرا للموارد الاقتصادية .

ولاتزال شكوك كبيرة قائمة بشأن الاتجاهات المناخية . وقد شرعت بعض البلدان بالفعل في برامج شاملة للبحث العلمي ، ففي بريطانيا يوجد برنامج كبير للبحوث في مكتب الأرصاد الجوية ، وهو أحد أربعة مراكز في العالم تقوم بدراسة التغير المناخي عن طريق وضع نماذج مناخية عالمية . كذلك تقوم حكومتي بزيادة جهودها في مجال البحث عن أثر المناخ . ولكن على غرار المشكلات البيئية الأخرى يمكن تناول هذا التغير على نحو أفضل عن طريق العمل الدولي المنسق . ونحن نعلق أهمية خاصة على البحث المنسق لتخفيض القدر الحالي من أوجه الشك . إننا نظلم بدور كامل في برنامج المناخ العالمي . وترحب بإنشاء فريق حكومي دولي معني بتغير المناخ ، من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية . وسيقوم الفريق الحكومي الدولي ، الذي يضم في عضويته علماء بريطانيون بارزين ، بإجراء تقييمات منسقة لمدى احتمال ارتفاع درجة سخونة بفعل أثر الدفيئة في المستقبل ، وللأثار المناخية المصاحبة . وينبغي أن يعتبر هذا العمل أساسا لسياسة دولية مستقبلة . ويعتبر برنامج المناخ العالمي والفريق الحكومي الدولي دعامتين توأمين في الجهود الدولية للتكيف مع التغير المناخي ، تستحقان التأييد

الكامل من الحكومات والمنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية . وكذلك من مؤسسات البحوث في جميع أنحاء العالم . وغني عن البيان أننا لا نريد أن نضيف آليات أخرى إلى الآليات التي أقيمت بالفعل خشية أن يؤدي ذلك إلى البلبلة والازدواجية . ولا يعلم أحد الوقت الذي من المحتمل أن تستفرقه الزيادة الحالية في غازات الدفيئة حتى تسبب آثار زيادة الحرارة . والبعض يعتقد أن هذه الآثار واضحة بالفعل . ولكن حتى قبل أن نخفف أوجه الشك عن طريق البحوث المكثفة ، هناك بعض التدابير التي تستحق في رأينا تأييد المجتمع الدولي وسأذكر ثلاثة .

أولا ، مركبات كلوريد الكربون الفلورية . إن الضرر الذي تحدثه تلك المركبات في طبقة الأوزون معروفة تماما . ووفقا لبعض التقديرات الحديثة يمكن لهذه المواد أن تكون مسؤولة عن ٢٠ في المائة من حرارة الدفيئة المتوقعة بحلول منتصف القرن المقبل . وتعتبر الضوابط التي تتعلق بمركبات كلوريد الكربون الفلورية ، والتي اتفق عليها في مونتريال في العام الماضي خطوة هامة أولى ، وذلك على الرغم من أن حكومتي دعت إلى تعزيز هذه الضوابط بشكل ملموس . إن هذه الخطوة الأولى لن تفيد فقط طبقة الأوزون ولكنها أيضا ستخفف أثر غازات الدفيئة القوية هذه . ونحن نتطلع إلى سريان بروتوكول مونتريال في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . ونرجو أن ينال هذا البروتوكول أوسع نطاق ممكن من التصديق . وإذا لم يكن من الممكن تحقيق ذلك ، فإن احتمالات التوصل إلى اتفاقات عالمية في المستقبل بشأن الغلاف الجوي ستكون قاتمة بالفعل .

ثانيا ، غاز ثاني أكسيد الكربون الجوي : وهو السبب الوحيد الأكثر أهمية الذي يستب في أحداث أثر الدفيئة . وتشير الأدلة العلمية إلى أن احتراق الوقود الأحفوري هو السبب الرئيسي في ذلك . ولهذا يجب أن تشكل الرقابة على هذه الانبعاثات العنصر الرئيسي في أية استراتيجية ترمي إلى الحد من أثر الدفيئة . والتدابير التي تبرر فائدتها تكلفتها والتي ترمي إلى النهوض بفعالية الطاقة لها الآن ما يبررها ويجب تشجيعها . كذلك يجب التركيز الآن على وضع أسعار واقعية للطاقة . إن تخفيض أسعار الوقود الأحفوري ، الذي يستخدم من وقت لآخر لدعم سياسات أخرى مهما كانت

مستنوية في حد ذاتها ، يؤدي الى الزيادة في حرق هذا الوقود على نحو يتجاوز
المبررات الاقتصادية . ولذلك ، فإن تسخير الطاقة على نحو سليم يعاعد على التنمية
الاقتصادية لمصادر الطاقة المتجددة . وعلى زيادة الاستثمار في فعالية الطاقة .
وتطبيق تدابير من هذا النوع يمكن أن يقلل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ولكن لن
يحل المشكلة بطبيعة الحال .

لذلك قد يتطلب الامر القيام بشيء ابلغ أشرا ، إننا نحتاج الى التمعن في سياسة الطاقة في مجموعها . وينبغي أن نتذكر أن الطاقة النووية - إنشطار اليوم وربما انصهار غدا - مصدر ذو امكانيات كبيرة . واذا كانت له مشاكله فإن لمصادر الطاقة الأخرى ، وعلى رأسها الفحم ، مشاكلها أيضا . ثم هناك الامكانيات المتزايدة لمصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية . ولا تولد الطاقة النووية أو الطاقة الشمسية غازات الاحتباس الحراري .

وأخيرا إن ازالة الاحراج أحد أكثر الاحداث مأساوية في عصرنا : فما فتئت ممارسات استخدام الأرض سببا رئيسيا لزيادة ثاني اكسيد الكربون في الغلاف الجوي . ويبدو أن زيادته الأولية في العقود الأخيرة من القرن الماضي قد نشأت عن ازالة الاحراج في المناطق المعتدلة الحرارة . والاسراع الحالي بازالة الاحراج في الاماكن الأخرى في العالم يجعل الامور أكثر سوءا . ولاسباب عديدة ، هذا هو أحدها ، يتطلب الامر القيام بمجهود دولي عاجل لوقف تبيد الموارد التي تمثلها ازالة الاحراج ، ولضبط الموجود العالمي المتناقص من الغابات ليس لصالح البلدان المعنية مباشرة فحسب ، بل لصالح الاجناس البشرية والحياة ذاتها .

إن التغير المناخي ، سواء كان طبيعيا أو من صنع الانسان ، يشير نوعا من المشاكل لم يواجهه أحد من قبل . وينبغي للدول الاعضاء في الامم المتحدة وشعوبها أن تتناول هذه المشاكل بالكامل . ولو وجدت أبدا مشكلة عالمية تحتاج الى استجابة عالمية فهذه هي المشكلة ؛ اننا نعيشها جميعا ، وينبغي أن نعمل معا للتصدي لها . هذا هو سبب وجود الامم المتحدة . وفي رأينا أن المناخ لا ينبغي أن يعتبر تراشا مشتركا للبشرية ، فلهذا المفهوم متضمنات غير ملزمة في هذه الحالة وتاريخ سيء . وبالأحرى ، أننا ننظر الى المناخ باعتباره أمرا أكثر تحديا : انه مسؤوليتنا المشتركة . قالت السيدة تاتشر في الاسبوع الماضي :

"ليس لأي جيل حق التملك المستمر على هذه الأرض . فكل ما نتمتع به هو

استئجار مدى الحياة مع الالتزام باجراء جميع الاصلاحات اللازمة للعقار المؤجر" . ويعتزم بلدي أن يعمل مع البلدان الأخرى للوفاء الكامل بشروط هذا العقد .

السيد فورتيير (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أكد وزير خارجية مالطة ، لدى عرضه لهذا البند بشأن التغير المناخي ، على حقيقة أساسية هي أن الهواء الذي نستنشقه والماء الذي نخرجه والارض التي نعيش عليها لا تعرف أي حدود سياسية . فلا يمكن احتواء التلوث في داخل حدودنا ؛ فهو ينساب الى جيراننا ، ويمكن أن يغمر كوكبنا ، وما يحدث ليس مجرد مسألة تسميم لهوائنا ومياهنا وأرضنا . بل يمكن حتى للأنشطة غير المسببة للتلوث ، في الامد الطويل ، أن تخرب موئلنا الغالي .

لقد كان على البشرية على مدى العصور أن تتصدى لقوة الكوارث الطبيعية التي لا ترحم من الفيضانات الى الجفاف ، قائلة انها من أعمال الرب أو الطبيعة . ولكن عندما تتسبب أعمالنا في افساد الطبيعة فإننا نهدد بقاءنا الى حد يفوق بكثير حتى أكثر الكوارث سوءا . فبسبب تلوث الهواء يعاني الناس في الكثير من المدن من المرض بل يموتون . ونفس هذا التلوث يستنزف طبقة الاوزون ويؤدي ، عن طريق ظاهرة الاحتباس الحراري ، الى رفع درجة حرارة الكرة الارضية . اننا فيما نقوم به من قطع الاخشاب وزيادة المساحة التي نعيش فيها ندمر الغابات التي تمدنا بالاكسجين . ولذا ففي الاماكن التي كانت تسقط فيها الامطار يوجد جفاف ، وفي الاماكن التي كانت الارض فيها جافة توجد فيضانات . والسلسلة ليست بسيطة ؛ فهناك مجموعة من العوامل تعمل على ايجاد اضطراب ايكولوجي . ويقال - وقد سمعنا ذلك جميعا - لا جديد تحت الشمس ، ولكننا هنا نخلق بيئة جديدة ساخنة قذرة وخطيرة على بقائنا .

ويشعر وفدي بالتشجيع إذ يرى أن جميع الدول الاعضاء تقريبا هذا العام تولي تأكيدا للبيئة . فبشأن المناخ وحده قامت الكثير من البلدان بالفعل بالتوقيع على بروتوكول مونتريال بشأن حماية طبقة الاوزون ونتطلع الى المزيد من الموقعين . وقد حظيت مسألة ارتفاع درجة الحرارة والتغير المناخي المتزايدة الالحاح باهتمام جاد في المؤتمر العالمي بشأن التغير في الغلاف الجوي الذي عقد في تورونتو في حزيران/يونيه الماضي . كذلك مستضيف كندا اجتماعا للخبراء في شباط/فبراير بغية البدء في العمل بشأن إطار شامل لكل الاتجاهات من أجل عقد اتفاقية لحماية الغلاف الجوي .

وفي محافل أخرى ، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للإحصاء الجوية والغرييق الحكومي الدولي المعني بالتغير المناخي ، على سبيل المثال لا الحصر ، بأبحاث كبيرة في تغيير الغلاف الجوي وقدمت المشورة السليمة للهيئات العالمية بشأن اتجاهات السياحة . والحكومات الوطنية والمؤسسات الجماهيرية والمنظمات الخاصة والأفراد الملتزمون قاموا بدورهم جميعا في ابلاغنا عما نواجهه وما يتعين علينا القيام به للتصدي لهذه المشاكل الخطيرة جدا التي تسببنا نحن أنفسنا فيها . والواقع أن هذه المشاكل لا تقتصر على الغلاف الجوي ، فمياهنا وأرضنا مهددة من جراء النفايات السامة والأزديحام المفرط في أماكن معينة وتبعات التنافس على الموارد الشحيحة وبخاصة في البلدان النامية . وقد انجز الكثير من العمل الجيد في هذا السبيل . ويتعين علينا أن نقوم بالمزيد . وحتى تتسم جهودنا بالفعالية حقا ينبغي أن نجتمع مواردنا . ففي الماضي انضمت البلدان بعضها الى بعض في حل مشاكلها المشتركة . ولم تتحقق الحلول دائما ولكن الحصول على المعرفة هو من احدى النتائج الحتمية لذلك . إن المعرفة تساعدنا على تحسين نمونا الاقتصادي وتنميتنا حتى لا نتهافت على مجرد البقاء ملحقين الضرر ببيئتنا المباشرة في تلك العملية ، بل يكون في معنا الحفاظ على رأس مال كوكبنا من الموارد وزيادته .

وتحقيقا لهذه الغاية ، عمم وفدي اقتراحا بعقد مؤتمر في عام ١٩٩٢ بشأن التنمية القابلة للاستمرار . وقد وجد اقتراحنا قدرا كبيرا من الاهتمام ومُدخلا ايجابيا بروح حقيقية من التعاون البناء . وقد ادركت الكثير من الوفود انه ليس بإمكاننا الاعتماد على "العلاجات السريعة" للتصدي للمشاكل المقترنة بالنمو الاقتصادي والتنمية . بل ينبغي أن نحاول أن ندلي بدلونا ونحرص على رصد أنشطتنا ونكفل ألا تعني التكاليف البعيدة المدى الفتك بنا .

وكما سبق أن قلت ، يسعد وفدي أن يرى الاهتمام الذي يولي للبيئة . وقد وجه ممثل مالطة نداءً الى العالم للاهتمام بمشكلة التغير المناخي . ونحن نؤيد الجهود الرامية الى التصدي لهذه المشكلة الخاصة التي تعد جانبا واحدا من المشاكل التي

تواجهنا . ونحن نعتقد انه من الضرورة الحتمية أن ندرى ليس فقط التغيير في الغلاف الجوي بل التغيير في المياه والأرض أيضا . ومن المهم أن نتفهم الروابط بين هذه الوقائع الايكولوجية .

وستتاح لوفدي الفرصة في مداولاتنا عبر الايام القليلة القادمة لأن يتوسع في المسائل التي برزت هنا . ان المشاكل البيئية ليست جديدة ولكننا سنحتاج عند تناول هذه الشبكة المعقدة من الظواهر المرتبط بعضها ببعض الى نهج جديدة حتى نكفل أن يظل كوكبنا صالحا لسكنى الاجيال المقبلة .

السيد بينالوسا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : نود أن

نشارك اليوم في الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة والاربعين لإنشاء الأمم المتحدة . ومنتهد هذه الفرصة لنشيد بعشرات الآلاف من الموظفين الذين أسهم تفانيهم وعملهم وذكائهم في نجاح هذه الأنشطة ، وإننا نشكرهم جميعا من أدنى المستويات إلى الأمناء العاميين ، الذين تحملوا المسؤولية الكبرى عن تقرير مصيرها . وإننا بوصفنا أعضاء مؤسسين نعرب عن أملنا في أن تدخل المنظمة مرحلة تتمكن فيها لأول مرة بالكامل من تحقيق آمال مؤسسها . وهذا هو السبب في تأييد وفدي للمبادرات الرامية إلى تعزيز دور مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية وتعزيز فعاليتها في منع النزاعات وإيجاد تنمية سلمية لها .

إن الموضوع المطروح الآن على الجمعية ، بغض مشروع القرار الذي قدمه وفد مالطة ، قد يكون أكبر التحديات التي تواجهنا وأهمها منذ أن نشأت منذ ٤٢ سنة إمكانية اندلاع محرقة نووية .

إن الأرض بعد ١٠ ٠٠٠ سنة من الاستقرار المناخي تدخل في قرن من التغيرات المناخية التي من المحتمل أن تكون مثيرة . ولا شك في أن جو الكوكب يزداد حرارة ، وعلى العكس من ذلك ، هناك اتفاق إجماعي على أن السؤال الوحيد المطروح ، في الوقت الذي يحدث فيه ذلك هو مدى وسرعة هذه الزيادة .

إن التغير في مناخ الكوكب بسبب ارتفاع حرارة الجو متدرج عنه مجموعة من الآثار الهائلة ، اثنان منها واضحا . الأول هو ارتفاع مستوى البحر ، الذي سيترتب عليه الزوال التام لبعض بلدان ممثلة هنا اليوم قبل نهاية القرن القادم . ومن الجدير بالذكر هنا أن نشير إلى ما قاله رئيس جمهورية ملديف منذ سنة عندما كان يشير إلى الخطر الذي يمثله هذا بالنسبة لبلده . وقد قال :

"إننا لم نتسبب في الكارثة التي تحدث بأممتنا ، ولا نستطيع بمفردنا

إنقاذ أنفسنا." (A/42/PV.41 ، ص ٢٦)

وستفقد بلدان عديدة أخرى ملايين الهكتارات من أخصب أراضيها الزراعية . وهذه ستكون الحال في بضعة بلدان في آسيا مثل بنغلاديش والهند والصين ، حيث ينتج جزء كبير من الارز الذي يستهلك في جميع أنحاء العالم .

والاثر الثاني لتغير المناخ يتعلق بالزراعة . فإنه نتيجة لزيادة حرارة الجو ستنخفض رطوبة التربة وسيقل سقوط الامطار . وإن أخصب الأراضي الزراعية في أمريكا الشمالية ، والاتحاد السوفياتي والصين ستأثر على نحو خاص ؛ وستحول مساحة كبيرة من أراضيها إلى مجرد مراعى ، بكل ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للإنتاج الزراعي . وستكون هذه مأساة عالمية لا يمكن أن ينجو منها أحد .

وارتفاع مستوى سطح البحر سيؤثر أيضا على مستوطنات بشرية لا حصر لها في أجزاء عديدة من العالم ، حيث يعيش مئات الملايين من الناس اليوم . وإن مهمة حماية مدن رئيسية مثل القاهرة ونيواورليانز وشنغهاي ، على سبيل المثال ، ستكون تريليونات لا بلايين الدولارات .

ومن الناحية النظرية هناك طريقتان رئيسيان علينا أن نتبعهما اذا أردنا منع تغير المناخ من الوصول إلى تلك المستويات الحرجة . أولا ، يمكننا أن نعدل عن استخدام الوقود الاحفوري مثل النفط والفحم ، أو على الأقل أن نستخدمه بطريقة أكثر فعالية . ثانيا ، يمكننا أن نتوقف عن إزالة الاحراج ، والحالة المثالية هي أن نعكس ذلك الإتجاه . والإجراء الاول هو أساسا مسؤولية العالم الممنوع . أما الإجراء الثاني فهو مسؤولية العالم النامي ، إلى حد كبير . وقد بينت التجربة أن النجاح يمكن أن يتحقق في كل من المجالين .

بيد أنه من السذاجة وعدم الإنصاف أن نتوقع من العالم النامي أن يوقف إزالة الإحراج ، ناهيك عن عكسها ، بزيادة مساحة الغابات من أجل منع زيادة حرارة الكوكب ما لم تحل أيضا مشكلات الفقر المدقع في البلدان النامية التي أنهكها الدين والتخلف . ويتفق جميع العلماء ، مع ذلك ، على أن عملية تغير المناخ لا يمكن عكسها ؛ وبعبارة أخرى ، سيستمر الضرر الذي قد وقع بالفعل . ولهذا ليس لدينا وقت

نضعه . ففي العقود المقبلة ، ينبغي أن نوقف ازدياد العملية سوءا ، ولهذا ، لا بد من أن نعمل الآن . ولا ينبغي لنا أن نقنع الخبراء ، فهم بالفعل مقتنعون تماما ؛ ومن الضروري الآن اتخاذ قرارات سياسية ، تتطلب تصميم قادتنا ومساندة الرأي العام . ان التحدي السياسي ليس تحديا سهلا . ففي العالم المتقدم النمو تعتبر مصالح النفط وصناعة السيارات ذات قوة ضخمة . وفي العالم النامي تحظى الديون والعجز التجاري والحاجة الماسة إلى رفع مستوى معيشة السكان الفقراء بأولوية سياسية عليا . ولكن كما قالت رئيسة وزراء النرويج في السنة الماضية ، إذا لم ننجح في نقل رسالتنا العاجلة إلى الآباء وصناع القرار اليوم ، فإننا نخاطر بأن نضيع الحق الأساسي لأطفالنا في بيئة صحية تدعم الحياة .

ويعتبر وفدنا أن إبرام اتفاق دولي من أجل حماية البيئة من الأمور العاجلة . وهذا الاتفاق العالمي من شأنه أن يشجع الزعماء الوطنيين على اتخاذ القرارات السياسية الصعبة ، التي نحن بحاجة إليها ، مع مراعاة المصالح الوطنية وسلامة كوكبنا ككل .

وفي الختام ، يود وفدي أن يشيد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الذي قدم برثاسة الدكتور مصطفى طلبه إسهاما فعالا لتنبية الرأي العام العالمي للمسألة التي نناقشها اليوم .

ويؤيد وفدي مشروع القرار الذي قدمه وفد مالطة ، ولا سيما الاقتراح بإعلان مناخ العالم ميراثا مشتركا للإنسانية ، ويأمل أن تحذو الجمعية العامة نفس الحذو .

السيد كوستلك (امتراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتبدى قيمة

الأم المتحدة ويتجلى طابعها الفريد عندما تواجه وتعالج بفعالية المسائل التي تتخطى الحدود الوطنية . والمسألة التي ننظر فيها هذا الصباح - أي تغير المناخ - تقتضي منا أن نبخشنا على وجه الامتعجال على أعلى مستوى دولي وكذا داخل الاطر الوطنية والاقليمية . فسوف تحكم الاجيال المقبلة على أمننا وعلى هذه المنظمة بما سنخلفه لها من تراث . وبيئة العالم جزء هام من ذلك التراث علينا أن نتمهده بالرعاية .

وهناك بالفعل معالم كثيرة تبين لنا مدى الضرر الذي يلحق بالبيئة على كوكبنا . ويبرز تقرير الأمين العام عن "المنظور الاجتماعي الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠" بصورة واضحة تبعث على شديد القلق ما يتهدد بيئتنا من أخطار جمة من بينها تلك الناشئة عن النفايات الخطرة وتزايد تركيز ثاني اكسيد الكربون والمواد الكلوروفلوروكربونية في الجو .

ويبرز تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية - تقرير برونتلاند - بقوة مدى الترابط الشديد بين البيئة والتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ويشير التقرير الى الحاجة الى تعديل مسار تفكيرنا فيما يتعلق بمدلول النمو الاقتصادي : وهو يضعنا أمام الاختيار بين الحتميات الاقتصادية والاجتماعية الفورية وضرورة التنمية القابلة للاستمرار .

وليست امتراليا محصنة ضد المشاكل البيئية التي يصنعها الانسان . ففي امتراليا ، أسوة بالكثير من البلدان الأخرى ، مالت الاعتبارات الانمائية الى التسلط على عملية اتخاذ القرار في مجال استخدام الاراضي خلال المائتي عام الماضية وغالبا ما كان ذلك على حساب البيئة . ونحن ننتهج الآن سياسات تستهدف تصحيح ذلك المسار بصورة مطردة ولكن مازالت تربتنا تذررها الرياح ومازلنا نفقد الغطاء النباتي والموئل الحيواني الوطني بمعدل سريع للغاية . ومن المفجع أن ما يربو على نصف غطائنا الأصلي من الأشجار قد أزيل منذ الاستيطان الاوروبي واندثر ما يزيد على ثلاثة

أرباع غاباتنا الاستوائية . أما الخسارة في انتاجنا الزراعي نتيجة لتحات التربة فهي فادحة .

وعلى ضوء تلك الخلفية أعطت حكومتي الاولوية لسياسات حماية البيئة وتطويرها . ويقول السيناتور ريتشاردسون وزير البيئة الاسترالي :

"إن البيئة ليست شيئاً هامشياً ، وليست مجرد زخرفة على الكعكة ،

إنها جوهرية للتنمية الاقتصادية - إنها الكعكة ذاتها" .

وعلى الرغم من أن الحكومة الاسترالية تُخضع المسائل المتعلقة بالبيئة للدراسة المتأنية - فهي تصادق على الاتجاه العام لتقرير برونتلاند وعلى مبدأ التنمية القابلة للاستمرار . بيد أن استراليا تدرك أن تنفيذ التقرير ليس بالأمر الهين . فهو يعني بالنسبة لنا بذل المزيد من الجهود لحماية أرضنا وشربتنا ومياهنا ومناخنا والبحار المحيطة بقارتنا الجزرية ورعايتها . والعهد الجديد من النمو الاقتصادي المشار اليه في التقرير يتطلب منا ، شأننا شأن سائر البلدان ، تعديل مسار اقتصادنا ومواقفنا . ولكن لا بد من بذل الجهد .

كما إننا ندرك أن المشاكل التي تواجهها استراليا في عملية التكيف قد تكون هيئة مقارنة بتلك التي تجابهها اقتصادات البلدان النامية . ونحن على التزام بموجب برنامج المساعدة الانمائية الثنائي بمساعدة تلك الدول على تحقيق التنمية القابلة للاستمرار . كما إننا على بينة من الصعوبات الاضافية قصيرة الاجل التي يمكن أن تنجم عن أي تحول الى سبيلي التنمية القابلة للاستمرار والسليمة بيئياً .

وسوف تشجع استراليا أي اتجاه ينم عن إدراك للمسؤولية من جانب شركائها في البلدان المتقدمة النمو الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وإننا لنؤيد رئاسة وزراء برونتلاند فيما كتبه في مقدمة تقرير اللجنة العالمية حيث قالت :

"... الواضح أن المستويات التي وصلت اليها بلدان صناعية كثيرة

لا تقبل الاستمرار . وستؤثر القرارات الانمائية لهذه البلدان تأثيراً عميقاً

على قدرة جميع الشعوب على مواصلة التطور البشري في الأجيال القادمة نتيجة لقوتها الاقتصادية والسياسية الكبيرة" . (A/42/427 ، ص ١٤) ونرى أن المؤتمر العالمي بشأن التنمية القابلة للاستمرار المقترح عقده عام ١٩٩٢ ينطوي على أهمية كبيرة لمتابعة توصيات تقرير برونتلاند ووضع استراتيجيات لمزيد من العمل .

وفي الساحة الدولية شاركت استراليا مشاركة نشطة في المؤتمرات المعنية بتغيير المناخ التي عقدت مؤخرا فيما وراء البحار مثل مؤتمر تورنتو العالمي بشأن الغلاف الجوي المتغير كما تشارك في برامج بحثية أكثر تخصصا مثل البرنامج الدولي للغلاف الأرضي والمحيط الحيوي . وقد وفرت استراليا التمويل لدراسة الكمنولث بشأن زيادة ارتفاع مستوى سطح البحر واستضافت مؤتمري الدفيئة لعامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ اللذين تناولوا الوعي بقضية الدفيئة بوجهيه العلمي والعام .

ومما يشير قلقنا البالغ أن يؤدي التغير المحتمل في المناخ الى اضطرابات اقتصادية واجتماعية خطيرة في بلدان منطقتي جنوبي المحيط الهادئ والمحيط الهندي . ففي اجتماع محفل جنوبي المحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ تقدمت استراليا بمبادرة ، قوبلت بالترحيب من جانب سائر أعضاء المحفل تدعو الى اجراء دراسة جدوى انشاء شبكة محطات لرصد أثر تغير المناخ على حركة المد والجزر في المنطقة والتي تمويل بانشاء مثل هذه الشبكة على ضوء نتيجة تلك الدراسة .

وقد وقّعنا بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفد طبقة الأوزون ، والواقع أن استراليا تذهب حاليا الى أبعد من الأطر التي حددها البروتوكول الخاص بالانتاج المحلي للمواد الكلوروفلوروكربونية . وسوف نشارك في استعراض البروتوكول المقرر استكمالها عام ١٩٩٠ ونؤيد بقوة تعزيز أحكامه .

على الرغم من التقدم الكبير المحرز صوب التجاوب بفعالية مع القضايا البيئية الرئيسية في استراليا وغيرها من البلدان ، مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله .

وينبغي في رأينا إعطاء الأولوية في هذه المرحلة لكفالة جمع البيانات الكافية ومعالجتها من أجل البحوث العلمية اللازمة التي لم يجر الاضطلاع بها حتى الآن . ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة إجراء مزيد من البحوث عن تغير المناخ . وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من العلماء يشيرون إلى وجود آثار ملموسة ، لم يتسن بعد التنبؤ على وجه الدقة بمدى أثر الدفيئة أو بما قد يكون لها من تأثير في الأجل الطويل . وإن كان للقضايا الصعبة المتعلقة بالسياسات العامة أن تطرح للبحث فلا بد من توافر بيانات دقيقة .

هناك اتفاق دولي بشأن التغيرات العالمية ولكن فيما يتعلق بالآثار الإقليمية لا يوجد سوى التكهنات . فالدراسات التي أجريت حتى الآن تستند إلى حد كبير إلى بارامترات نصف الكرة الشمالي ومن المهم للغاية الاضطلاع بمزيد من الأبحاث عن نصف الكرة الجنوبي . فنظرا لاختلاف الظروف ، تكون قيمة التوقعات الخاصة بنصف الكرة الشمالي محدودة بالنسبة للجنوب .

ويجب علينا أيضا أن ندرس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ وذلك على أساس إقليمي وعلى أساس الصناعات القائمة . ولا بد من تشجيع البلدان على توخي التكامل بين سياساتها في مجال الطاقة والبيئة . ويتعين أن تراعي الدراسات بوجه خاص مخنة البلدان النامية بسماتها المتباينة في مجال الطاقة والبيئة .

ويقتضي الأمر أن تتخذ الحكومات اجراءات مشتركة لتعالج ، إن لم يكن لتعكس ، العوامل التي تؤثر في تغير المناخ . ونحن نرحب بمبادرة الحكومة الكندية بشأن تستضيف في شباط/فبراير في العام القادم مؤتمرا للخبراء ينظر في المسائل المتعلقة بالسياسات القانونية والبيئية بالاقتران مع وضع مخططات لإطار اتفاقية دولية بشأن حماية الغلاف الجوي . وهذا المؤتمر يجب في رأينا أن يحاول أولا استيعاب المسائل المرجحة الأهمية والمتعلقة بالسياسات العامة قبل أن يتناول المسائل القانونية .

واستراليا تمنح كامل دعمها لما تظلع به الهيئات التابعة للأمم المتحدة من أبحاث عن تغير المناخ . ونؤيد بقوة الاجراءات المتخذة من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية لتعزيز البحوث في هذا الميدان . وسيكون للفريق الحكومي الدولي المشترك بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعني بتغير المناخ أهم هيئة تعد من خلالها تقييمات علمية دولية التنسيق تتعلق بطبيعة التغير المناخي وتوقيت حدوثه وأثره المحتمل . وسوف تمثل استراليا على مستوى رفيع في أول اجتماع يعقده هذا الفريق في جنيف في الشهر المقبل . وينبغي للفريق ، كبادرة على الأقل ، أن يقدم تقريراً الى مؤتمر المناخ العالمي عام ١٩٩٠ وأن يسهم في الأعمال التحضيرية للمؤتمر المعني بالتنمية القابلة للاستمرار لعام ١٩٩٣ .

ومن المتعين أيضاً اتخاذ خطوات على وجه الاستعجال لكفالة حشد منظومة الأمم المتحدة لمواردها وخبراتها المتاحة من أجل التصدي للتحديات المباشرة . ولا بد من التشاور والتنسيق على نحو لائق مع مصادر الخبرة الأخرى .

وإننا لنستمد التشجيع من اهتمام الوفود الأخرى ونرى أنه من الأمور الحيوية أن تسترعي الجمعية العامة انتباه المجتمع العالمي الى ما تتسم به قضية البيئة من أهمية حاسمة والى ضرورة تحديد المشاكل برمتها ووضع استراتيجيات تمكننا من أن نورث أحفادنا كوكبا صالحا للحياة .

السيد زابوتوسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : ان

مسألة حماية البيئة وضمان تنمية اقتصادية وصحية آمنة لجميع البلدان تحتل الصدارة وتستحوذ بحق على اهتمام المجتمع الدولي بأسره . وقد اتضح ذلك من عدد من البيانات التي ألقاها رؤساء الوفود في الجلسات العامة للجمعية العامة . كما اتضح من بيان وزير خارجية مالطة الذي تكلم في بداية جلسة هذا الصباح . ان جميع البيانات تلك تحذرننا من التهديد البيئي العالمي الخطير . ولذلك ، فإن المطالب التي استمعنا إليها والقائلة إنه ينبغي للأمم المتحدة ومنظماتها أن تظطلع بدور أكبر بوصفها محفلا عالميا متعدد الاطراف ، في تعبئة الجهود الدولية لمواجهة هذا التهديد ، مطالب لها ما يبررها تماما .

كما نعلم ، قدمت سلسلة من الاقتراحات تصب في نفس الاتجاه في دورة الجمعية العامة للعام الماضي وفي دورتها لهذا العام . وتلك هي الخلفية التي نُقِّم على ضوءها اقتراح وفد مالطة الذي يدعو الى تعبئة التعاون الدولي للحفاظ على المناخ على صعيد عالمي . ونجد الاقتراح الذي تكلم عنه باقناع شديد رئيس وفد مالطة هذا الصباح اقتراحا مشيرا للاهتمام ينطوي على ابداع ويستحق درامة متممة .

وفي الواقع ، تنبئنا العمليات المناخية الدائرة الآن على الصعيدين الاقليمي والعالمي بتحولات قد يصبح من المتعذر عكس اتجاهها . والاثر السلبي لتلك العمليات ، كارتفاع الحرارة على صعيد عالمي واثر "الدفينة" ، يمكن الشعور به بالفعل . لذلك ، من الضروري أن ينصب اهتمامنا على ازالة أسباب تلك العمليات* .

ان المناخ نتيجة معقدة جدا لاثر عوامل طبيعية أهمها التوازن الايكولوجي بين التربة والمياه والهواء الجوي ، وانشطة الانسان الانتاجية ، بما فيها استخدام الموارد الطبيعية . وفي عملية التفاعل المتبادل بين الانسان والطبيعة يتعين على الدول أن تحقق درجة من الاتساق بين التطور الاقتصادي ومصالح الحفاظ على البيئة تؤدي

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد دلاميني (سوازيلند) .

الى وقف العمليات السلبية في النظام الايكولوجي ، على صعيد اقليمي وعالمي ، وتخفيض تلك العمليات تدريجيا . ويلزم أيضا أن تتقيد جميع الدول ، الى أقصى حد ممكن ، بمبادئ ومعايير التعاون الايكولوجي التي تحول دون الحاق الضرر بجيرانها وبالمجتمع الدولي بأسره . ومن الضروري زيادة التعاون ، الذي سيؤدي تدريجيا الى ايجاد حالة من الامن البيئي والحفاظ على البيئة على صعيد عالمي .

اننا ننظر الى مسألة ضمان ظروف مناخية مثلى للبشر على أنها مسألة هامة للغاية . مع ذلك يجدر التفكير بالنسبة للاقتراحات المحددة في عدد من الاسئلة ومناقشتها . فهناك حاجة الى الوقت لتطوير النهج المتملة بجميع جوانب مبادرة مالطة تطويرا كاملا . وعلى سبيل المثال ، يتعين علينا أن نلقي نظرة فاحصة على النتائج الايجابية للعمل الذي سبق أن أنجزته منظمات مثل برنامج الامم المتحدة للبيئة ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والمنظمة الدولية للنقل البحري ، ولجان الامم المتحدة الاقليمية . وسيكون من الضروري أيضا تفحص الابواب ذات الصلة من خطة الامم المتحدة المعنية بالبيئة المتوسطة المدى على مستوى المنظومة ، لاسيما الابواب التي تتناول المناخ . وعلى ضوء ما تقدم ، من الضروري أن نفكر مليا بمدى استصواب انشاء مؤسسات جديدة وعناصر جديدة في اطار الامم المتحدة ، مثل آليات التنسيق وأفرقة الخبراء .

من المهم أيضا ايلاء الاهتمام للجانب القانوني لمفهوم التراث المشترك للبشرية . فهذا المفهوم يشتمل على معنى قانوني محدد والمطالبة بتطبيقه على المناخ ليست موجهة اليها فقط ، بل الى جميع الوفود لدراسة المسائل المتملة بالمركز القانوني للغذاء الجوي فوق اراضي شتى الدول التي تمتد سيادتها عليها .

اعتمد المكتب مقرا لبدء النظر في البند ١٤٨ من جدول الاعمال - حفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية - في جلسة عامة ، وسيستمر نظر هذا البند في اللجنة الثانية ، جنبا الى جنب مع المسائل ذات الاثر المباشر على المسائل البيئية . ونحن على استعداد للمشاركة مشاركة بنّاءة في المناقشات . ونأمل أن توفر عناصر التفاهم المشترك التي سنتناولها وندرسها ، لدى مناقشة المسائل المتملة

بالبيئة في دورة الجمعية العامة هذه ، امكانية لتوافق الآراء ، وهو توافق نحن فسي مسمى الحاجة اليه لتحقيق هدفنا المشترك : بيئة صحية لجيلنا وللأجيال القادمة .

السيد بدوي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسحوا لي ان

أتقدم بالشكر الى وزير خارجية حكومة مالطة على عرضه القيم لبند جدول أعمال الجمعية العامة الحالي المعنون "حفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية" . ومصر تؤيد بشدة أية مبادرة تتقدم بها دولة عضو وتدعو لعمل مشترك متضافر يظطلع به المجتمع الدولي من أجل رفاه البشرية الآن والى الابد . اننا نؤمن ان القضايا البيئية متنوعة وذات طابع عالمي ، ومن هنا ، فإننا نشاطر الامين العام آراءه ازاء طبيعة المناخ المتعددة الوجوه .

تستدعي حماية البيئة بالضرورة مشاركتنا جميعا ، نحن الذين نعيش في هذا العالم . وهذا يستتبع الاخذ بنهج متضافر وجيد التنسيق . ولذلك وقَّعت مصر اتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون عام ١٩٨٥ ، وصادقت عليها عام ١٩٨٨ ، كما صادقت في عام ١٩٨٨ أيضا على بروتوكول مونتريال لعام ١٩٨٧ المتعلق بالمواد التي تستنزف طبقة الاوزون .

إننا نؤمن بأن المسؤولية لا تتجزأ ، لكن هناك الكثير مما ينبغي عمله في ميدان البحوث وجمع البيانات وتبادل المعلومات . يضاف الى ذلك ان القضايا البيئية مترابطة ، وعليه ، لا ينبغي ان يكون حل جانب من جوانب المشكلة على حساب جانب آخر . والمستقبل الاقتصادي للبلدان النامية بشكل خاص معرض للخطر في هذا الميدان . وفي هذا الصدد نشدد على دور الامم المتحدة بوصفها محفلا متعدد الاطراف ، ونشيد بالانجازات التي حققتها برنامج الامم المتحدة للبيئة في مجال حماية البيئة وتوفير المساعدة للبلدان النامية . والحاجة الى تعزيز دوره دعت اليها بالفعل قرارات الجمعية العامة ، لاسيما القرار ١٨٧/٤٢ . إلا أننا نشدد ثانية على أهمية التنسيق والدور الاساسي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في جميع الأنشطة التي تظطلع بها منظومة الامم المتحدة . ونتطلع الى مداوات اللجنة الثانية عندما تتناول هذا البند ، ونأمل ان تتمخض المناقشات عن نتيجة مثمرة تعبر عن اهتماماتنا جميعا .

السيدة آن هيركوي (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لدينا

في نيوزيلندا مثل ماوري يقول "توكينو أو توكينو كاو" . وتعني ترجمته "دمّر الطبيعة ، تدمّر نفسك" ويمضي بنا هذا المثل الى صميم الاسباب التي دعتنا الى الاشتراك في هذه المناقشة . لقد أصبح التعامل المسؤول مع البيئة والاحساس بالمسؤولية تجاهها قضية أساسية في نهاية القرن العشرين . ولم تعد المسألة كيف تؤثر التغيرات البيئية في نوعية حياتنا فحسب ، وانما أيضا هل يستطيع عالمنا الاستمرار في البقاء في القرن المقبل وما بعده ، في ضوء الضغوط الواقعة على البيئة ؟ ولكننا ببساطة نعرف أننا نقوم مجتمعين بتدمير الطبيعة على نحو مطرد . إن أنشطتنا لا تدمر سطح الأرض فقط ، ولكنها تدمر أيضا النسيج الرقيق والهش للجو الذي تعتمد عليه الحياة على هذا الكوكب بأسرها . ولما كان تهديد البقاء على المدى البعيد يهمننا جميعا ، فإن نظر هذه الجمعية هنا اليوم في أحد العناصر الخطيرة لشواغلنا البيئية ، ألا وهو التغيير الجاري في المناخ ، ملائم ويأتي في الوقت المناسب . وأود ، اسوة بغيري من المتكلمين ، أن أعرب عن تقدير نيوزيلندا للمبادرة التي قامت بها حكومة مالطة من أجل إسترعاء الانتباه الى هذه المسألة الهامة المدرجة على جدول الاعمال الدولي .

وتدرك نيوزيلندا الآن أن مسألة التغيير في المناخ مسألة أساسية تتعلق بتحقيق الرخاء لبلادنا ولشعبنا بل إنها تؤثر على بقاء المجتمعات ذاته في نيوزيلندا وبلدان كثيرة غيرها . وللأسف فإننا ، مثل غيرنا ، لم يكن لدينا مثل هذا الوعي العميق دائما .

ولم نكن دائما مدركين تماما للأثار التي تحدثها فينا التطورات البيئية التي تحدث في أجزاء من العالم بعيدة عن الجزء الذي نعيش فيه . وكان اهتمامنا مركزا تركيزا مباشرا على منطقتنا وعلى جنوب المحيط الهادئ وانتاركتيكا . وكانت مشاكل نصف الكرة الشمالي من التلوث الصناعي والأمطار الحمضية وتدمير الغابات الاستوائية المطيرة والتصحر مشاكل هامة ولكنها بعيدة بشكل ما عن اهتمامنا المباشر .

وقد عرفنا الآن بوضوح ، مثل غيرنا من الحكومات في العالم ، مدى قصور هذا النهج . وتصور لنا الوثيقة الهامة المعنونة "مستقبلنا المشترك" ، التي أعدتها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية الطبيعية المركبة للمشاكل البيئية وأشارها الوثيقة الشاملة . وقد اعتمدت التوصيات التي توصلت إليها الوثيقة بتوافق الآراء في هذه الجمعية في دورتها الأخيرة .

ولا نستطيع الآن أن نتجاهل أو نقلل ببساطة من الآثار الشاملة الناجمة عن سوء استخدام البيئة . وقد أضر ضياع الغابات على سبيل المثال تأثيرا مباشرا على حياة خمس سكان العالم وفقا لبعض التقديرات عن طريق الفيضانات ونقص الوقود وتدهور التربة والمياه . وأصبحنا نعرف الآن أيضا الآثار غير المباشرة التي نجمت عن ذلك على المناخ العالمي ، لأن الغابات كانت تعيد تدوير الهواء الذي نتنفسه ، وقطعها أو حرقها يضيف ، مثل حرق الوقود الأحفوري ، مزيدا من الأضرار إلى المحيط الحيوي . ناهيك عن أن سوء استخدام البيئة أو إساءة التعامل معها ، حيثما حدث ، يؤثّر علينا جميعا .

وأوضح دليل على هذه الحقيقة وعلى الصلة القائمة بين مختلف أنواع التدمير البيئي يتمثل في استنزاف طبقة الأوزون فوق أنتاركتيكا وغيرها من المناطق . وهناك مشكلة أكثر تعقيدا نجمت عن تأثير إستهلاك الوقود الأحفوري واستنفاد الغابات الاستوائية المطيرة والتصحر . فكل هذه العوامل خلقت مشكلة الاحتباس الحراري . وتتوقع التنبؤات العلمية المتعلقة بالمشكلة الأخيرة زيادة ملحوظة في درجة الحرارة على سطح الأرض اثناء الـ ٥٠ سنة القادمة . وهناك بعض الشك في أن تؤدي زيادة الحرارة إلى آثار خطيرة ومخيفة في بعض المناطق المأهولة بالسكان . فالجفاف الذي يهدد البلدان الواقعة جنوبي الصحراء ، على سبيل المثال ، قد تكون له آثار مدمرة . كما قد تتأثر نيوزيلندا وجاراتها في جنوب المحيط الهادئ ، كغيرها من الجزر ، على نحو خطير من جراء ارتفاع مستوى مياه البحار فقد تتعرض الجزر الأدنى من سطح البحر والمناطق الساحلية هناك للغرق بارتفاع منسوب المياه في البحار .

ولهذا من الضروري للغاية أن تكون المبادرات البيئية ، على المستوى الوطني أو الاقليمي أو العالمي جيدة التركيز والتنسيق . ونحن بحاجة بنفس الدرجة من الاهمية الى تبادل المعلومات على أكمل وجه . ويمكن استخلاص نتائج وتوصيات متعددة ومختلفة من الهيئة المختصة بالمعلومات والدراسات العلمية المتعلقة بالتغيير في المناخ وأسبابه والنتائج المرتبة عليه وهي هيئة تنمو بانتظام . وقد تنشأ في بعض المجالات مسائل علمية تتعلق بالطبيعة المحددة لاجد جوانب التغييرات في المناخ أو تأثير ذلك الجانب . وبينما ينبغي لهذه الجمعية أن تسلم بأنه ما زالت هناك اسئلة حول الطبيعة الحقيقية لهذه الازمة تتطلب الاجابة عليها ، فعليها أيضا أن تبدي الالتزام السياسي اللازم لمعالجة الازمة بصورة حاسمة .

ونستطيع بالجهود الدولية المتضافرة وحدها ، مثل اعتماد بروتوكول مونتريال الخاص باتفاقية فيينا لحماية طبقة الاوزون في العام الماضي ، أن نضمن قيام العمل الدولي على أساس سليم وعلى نحو موجه . وفي نفس الوقت علينا ألا نستبعد امكانية قيام رقابة اكثر تشددا ، فالبروتوكول نموذج مفيد لما يمكن انجازه : ونأمل أن يحظى بانضمام واسع النطاق . ونحن ملتزمون بتأييد المبادرات الدولية المماثلة في المستقبل .

إن قضية التغيير في المناخ ، وهي مسألة لها مثل هذه الاهمية الدولية الحيوية ، ينبغي أن تحظى من هذه المنظمة بأقصى قدر من الاهتمام والعناية . فضلا عن ذلك ، نعتقد أن التعاون في مجال معالجة الجوانب المتعددة لهذه القضية يمكن أن يتم على أكمل وجه إذا كان التأييد بتوافق الآراء من جانب سائر الاعضاء هو الأساس الذي سننطلق منه . ونأمل ، ونحن نناقش هذه المشكلة هنا ، ونحن نتفاوض من أجل اتخاذ قرار مناسب يستهدف السعي الى حل المشكلة ، أن تتجنب اقحام المفاهيم الدخيلة التي قد تعوق احتمالات التوصل الى نهج يحظى بتوافق في الآراء . وإن هدفنا المشترك - وهو تنفيذ التدابير اللازمة للحفاظ على المناخ العالمي - لا يتطلب أقل من ذلك .

كما يحدونا أمل قوي في أن يواصل المجتمع الدولي ، لدى رسم مسار العمل في المستقبل ، الاعتراف بالقدرات الموجودة في إطار منظومة الأمم المتحدة اعترافا كاملا . ونرى أن الفرمة سانحة لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، بدلا من انشاء أجهزة ادارية ضخمة جديدة . ونرحب بالخطوات التي اتخذت لتوثيق عرى التعاون بين هاتين الهيئتين . ونحن مستعدون لتقديم العون عند الطلب في شكل خبرات مساهمة .

وأعترف صراحة بأنني وجدت من العسير ، لدى دراسة هذه القضية ، أن أحيط باتساع نطاق ما تنطوي عليه من مسائل . ولعل آخرين قد صادفوا الصعوبة ذاتها . ووجه الصعوبة عندي يكمن في التوصل إلى فهم كامل لما سينجم عن التغييرات الحادثة ، حتى وفقا للتقديرات المحافظة ، من أثر بيئي وبشري مخيف ، وكذلك لاتساع نطاق القضايا العلمية ذات الملة وتعقدها . ونحن واعدون أيضا بالاختيارات الصعبة التي تملئها حماية البيئة وبما تنطوي عليه من أثر هائل على النمو والتنمية الاقتصاديين . وفي هذا المجال الاخير يجب على البلدان المانحة والمستفيدة سواء بسواء أن تضع مفهوم التنمية القابلة للإدامة في اعتبارها بصورة كاملة .

ان التوصل إلى فهم أفضل للأخطار يتطلب فهما أوسع نطاقا لما يتفق عليه العلماء أنفسهم . ووضع قائمة تحصر فيها الشواغل والجهود العلمية الدولية وتصاغ بلفة مبسطة سيساعد راسمي السياسة - مثلنا نحن - على تركيز انتباههم على أنواع العمل الفعال الذي يمكن الاضطلاع به على الصعيد الدولي ، سواء كان يستهدف مقاومة تدهور طبقة الاوزون ومركبات الفلوروكربون ، أو مكافحة تلوث الهواء ، أو التخلص من النفايات . ويجب ألا يدفعنا عدم التوصل إلى نتائج علمية قاطعة في نواح معينة إلى المخاطرة بمستقبل كوكبنا . فكما يقول المثل الماووري "دمر الطبيعة ، تدمر نفسك" .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الاسبوع

الماضي فقط نظرت الجمعية العامة في بنود جدول الاعمال المتعلقة بالكوارث الطبيعية في جامايكا والسودان وبنغلاديش . وبينما تنظر الجمعية العامة اليوم في هذا البند ،

تواجه دول أمريكا الوسطى ، لاسيما نيكاراغوا ، الأثار المدمرة لأحد الأعاصير . وهذه الكوارث الناجمة عن الأعاصير والجفاف والفيضان ، والتي وقعت في ثلاث قارات مختلفة تذكّر المجتمع الدولي مرة أخرى بالنطاق والتنوع العالميين للظواهر الحادثة بفعل تغير المناخ .

وإذا كان المناخ قد أضر على أنشطة الانسان الاجتماعية والاقتصادية خلال السنين من عمر الحضارة البشرية ، فلم يتم الاعتراف بأن أنشطة الانسان تستطيع بدورها أن تؤثر في المناخ ، بل وأن تؤثر فيه تأثيرا كبيرا ، إلا في الآونة الأخيرة فحسب . وفي هذا الصدد نعتقد أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية وتقرير العام الماضي للجنة برونتلاند الذي يعدّ مقلما بارزا ، قد كشف كلاهما عن حقائق هامة . وقد سلطت ظواهر مثل الأمطار الحمضية وتدهور طبقة الأوزون والتصحر والفيضانات الواسعة النطاق وفناء بعض الأجناس الضوء على الصلات بين الأيكولوجيا والاقتصاد . ويدرك المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى أن المناخ بات يشكل متغيرا رئيسيا آخر في معادلة الأيكولوجيا - الاقتصاد .

تفيد بعض الدراسات على سبيل المثال أن الإنتاج والاستهلاك الصناعيين للانسان من مركبات الكلوروفلوروكربون يؤثران تأثيرا مدمرا على طبقة الأوزون التي تحمي الأرض . كما أن الإفراط في حرق الوقود الأحفوري واتساع نطاق التصحر يهددان بإحداث تغييرات اقليمية وعالمية في المناخ . وقد حذر برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أن كوكبنا قد يواجه بحلول منتصف القرن المقبل زيادة خطيرة في الحرارة . وأفادت التقارير بالفعل أن الحرارة العالمية ما برحت ترتفع منذ ١٩٨٠ وأنها زادت زيادة كبيرة في الشهور الخمسة عشر الماضية ، في حين كانت الأشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٨٨ أهد شهور حرارة .

وقد تؤدي كل هذه العوامل بسهولة إلى إحداث تغييرات مناخية وبيئية خطيرة مما سيؤثر على السلالات الغذائية في الأرض والبحر ويؤدي إلى تلوث الهواء ويهدد المدن الساحلية والبلدان الصغيرة الواقعة تحت مستوى البحر ، مثل جزر ملديف في منطقتنا .

وتعترف نيبال بأن كثيرا من العلماء والباحثين قد قدموا اسهامات قيِّمة في مجال المناخ العالمي وتغير المناخ في السنوات الاخيرة . وندرك أيضا الجهود الكبيرة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية والمجلس الدولي للاتحادات العلمية من أجل وضع تقديرات مقبولة دوليا لحقيقة التغير في المناخ وأسبابه وآثاره .

ونعترف بأن الجهد العالمي المتضافر هو وحده الذي سيُمكننا من أن نعالج على نحو فعال القضايا العديدة المتداخلة التي يلزم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها من أجل صون المناخ لصالح البشرية بأسرها في الأجل الطويل . ولما كانت التغيرات المناخية والبيئية الكبيرة في التلال السفحية لجبال الهيمالايا ستترك أثرا عميقا على الأمطار السنوية التي تهطل على أجزاء واسعة من جنوبي آسيا ، فإن نيبال ستتعاون بطبيعة الحال في أي دراسات تجريها الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة . ونعتقد أن الخطوة الأولى قد اتخذت بالفعل في هذا الاتجاه بإنشاء المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال في كاتمندو ، من أجل تعزيز تنمية الجبال بطرق لا تهدد النظم الأيكولوجية لجبال الهيمالايا .

هذه بعض الاعتبارات التي توضح اهتمامنا بمفهوم صون المناخ بوصفه جزءا من التراث المشترك للإنسانية . ونعتبر هذا المفهوم فكرة تطلعية ، ونعرب عن تقديرنا لمالطة على مبادرتها ولوزير خارجيتها على عرضه البليغ لمشروع القرار هذا الصباح . ونحن واثقون من أن مداولاتنا ستشكل بداية جهد جديد شرع المجتمع الدولي ببذله في الوقت المناسب تماما لتجسيد وتنفيذ فكرة أن أوانها بالتأكيد .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن خطر

التغير المناخي يصبح بوضوح متزايد مسألة ملحة تتطلب غاية اهتمامنا الجماعي اذ قد تكون الان على وشك أن نرى وقوع بعض التغيرات في مناخنا ، وهذه التغيرات ستكون هائلة لدرجة تغير الحياة البشرية تغييرا جذريا ، وينبغي تناول هذه المشكلة أي مشكلة "أثر الدفيئة" التي تعد أنسب تسمية لها "الشرك الحراري" - على أنها أمر ملح للغاية وعلينا القيام بإجراء تصحيحي ولا بد من أن نقوم به سويا الآن .

ليس لدى العلماء حتى الآن أي رأي إجماعي بشأن حجم التغير المناخي ، لكنه يبدو أنه تأكد الآن دون أدنى شك ، إننا سنواجه تغيرا شاملا في المناخ .

إن أثر هذا التغير على التوازن البيئي بأسره قد يكون مروعا ، اذ أن الدورة الزمنية اللازمة كي تتكيف النباتات مع هذا المناخ الجديد تستغرق في السعادة مئات السنين . وستزداد الصحارى اتساعا . بل أن المحاصيل في المناطق الهامشية حاليا لن يكون لها أثر . وستصبح قسوة الأحوال الجوية ، سواء العواصف أو هطول الأمطار أو الجليد أو الحرارة من الظواهر الأكثر شيوعا . كما أن مستوى البحر سيرتفع ارتفاعا ملحوظا . وسوف تكون لهذا التطور بطبيعة الحال عواقب وخيمة على ثلث سكان العالم الذين يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة . وقد يتعرض الاستقرار السياسي للخطر في بقاع عديدة من العالم ويزداد عدد اللاجئين الناجم عن التغيرات الايكولوجية . وبايجاز ، سيؤثر التغير المناخي علينا جميعا تأثيرا ملموسا بغض النظر عن المكان الذي يعيش فيه كل منا وكالمعتاد ستكون البلدان الأكثر فقرا هي البلدان الأكثر تضررا .

وقد لا يحدث كل ذلك أو على الأقل لن يكون بهذه القسوة . لكن الخطر المتوقع كبير للغاية بحيث لا نستطيع أن نقف مكتومي الأيدي آملين أن تتلاشى تلك المشاكل . فنحن الذين يتعين علينا أن نتخذ زمام المبادرة . علينا أن نقيم الحواجز وأن نحول بين الأجيال المقبلة وبين الكوارث المحتملة . فهذه مسؤوليتنا التي علينا جميعا أن نتشاورها .

إن انبعاث ثاني أكسيد الكربون وعدد من الغازات الأخرى يساهم في تسخين الكرة الأرضية وسقوط الأمطار الحمضية ونفاذ طبقة الأوزون وهذه كلها مشاكل متشابكة بل أنها مترابطة ببعضها البعض ترابطا لا تنفصم عراه .

لقد حان الوقت لوضع استراتيجية وخطة عمل لحماية الغلاف الجوي . وتترى الحكومة النرويجية أنه يتعين علينا النظر في إبرام اتفاقية عالمية بشأن حماية المناخ والغلاف الجوي . وقد طرحت ذلك المقترح لأول مرة رئيسة وزراء النرويج السيدة غرو هارلم برونتلاند ، في المؤتمر المعنى بتغيير الغلاف الجوي الذي عقد بتورنتو في حزيران/يونيه من هذا العام . وهذا يوضح أن هذا الموضوع يشكل شاغلا أساسيا ويحظى بأولوية قصوى بالنسبة لحكومة بلادي واسمحوا لي في هذا المضمار أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للمتكلمين الكثيرين الذين أشاروا الى الدور الذي تضطلع به رئيسة الوزراء السيدة غرو هارلم برونتلاند ، في مجال البيئة والتنمية .

وعلىنا القيام بالمزيد من الدراسة للملة بين المناخ وتجذب غابات الامطار الاستوائية - الرثة الخضراء للعالم . وعلىنا اتخاذ تدابير فعالة لتخفيض انبعاثات المواد الضارة . وعلىنا القيام بوضع بل واعتماد استراتيجيات بيئية سليمة . فضلا عن ذلك علينا القيام بتنسيق النشاط العلمي وزيادة البحوث التكنولوجي ونقل التكنولوجيا في مجال كفاءة الطاقة وفي مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وفي مجال التكنولوجيات التنظيف ذات القدر الضئيل من التلوث . واذ نقوم بذلك علينا أن نركز تركيزا خاصا على احتياجات البلدان النامية .

أوضحت من قبل أن حماية المناخ والغلاف الجوي أمر ذو أهمية قصوى بالنسبة للحكومة النرويجية . وفي ظل هذه الخلفية ترحب حكومة بلادي بالمبادرة التي اتخذت زمامها حكومة مالطة ، لادراج مسألة الحفاظ على المناخ على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة . ويتطلع وفد بلادي الى اجراء مناقشة جيدة وبناءة ومضمونية بشأن هذه المسألة في اللجنة الثانية . ونحن على أهبة الاستعداد للتعاون الوثيق مع وفد مالطة وكل الوفود الاخرى في المزيد من العمل بشأن هذه المسألة اثناء الدورة الحالية للجمعية العامة .

إن مسألة المناخ مسألة معقدة للغاية وهناك العديد من الأنشطة يجري الاضطلاع بها بالفعل في هذا المجال في منظمات شتى . وعلىنا أن نأخذ ذلك في الاعتبار في

مناقشاتنا . وما يبدو ذو أهمية خاصة في هذه المرحلة هو التأكد من أن كل الأنشطة الدولية في هذا المجال منسقة تنسيقاً جيداً . ولا بد من أن يتم هذا - قدر الامكان - في إطار الآليات المتعددة الأطراف القائمة . وبإيجاز ، يحدد وفد بلادي الأمل في أن نتمكن خلال الأسابيع المقبلة من التوصل الى اتفاق بشأن قرار من شأنه أن يضع البحث المقبل لهذه القضية الحيوية في المسار الصحيح .

السيد بنونه لوريدي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن

الوفد المغربي يشعر بامتنان خاص لوزير خارجية مالطة ولوفدها لتقديمهما هذا البند ومشروع القرار الخاص بـ "حفظ المناخ باعتباره جزءاً من التراث المشترك للتسوية" . وفي هذا اليوم الذي نحتفل فيه بإنشاء الأمم المتحدة ، نشعر برضا خاص إذ نرى منظمنا وقد استعادت هيبتها وتعززت مصداقيتها ، بل فضلا عن ذلك توسعت مسؤولياتها باستمرار لتشمل تحديات أخرى ذات أبعاد كونية .

إن حماية البيئة ، ومنع وقوع الكوارث الطبيعية ، وحفظ المناخ ، كلها مسائل توضح أنه يتعين على منظمنا أن تظلع بنهاية هذا القرن ، بمهام جديدة ذات طابع متعدد بمفهوم أساسية ، وأنه لا يمكن لأية دولة - أيا كانت قوتها . ولا أية مؤسسة - أيا كانت كفاءتها - أن تواجه تلك المشاكل أو تحلها بمفردها .

لقد كان من الممكن ، طبقا للنظريات الحالية ، التنبؤ بشكل تقريبي بأثر المناخ على الانسان ، الا أن علماء المناخ ، لم يدركوا الا مؤخرا أن الأنشطة الانسانية يمكن أن تكون هي أيضا سببا للتغيير الذي يحدث في المناخ . فهاتان العمليتان غير منفصلتين ، وكل منهما تؤثر على الأخرى . غير أن المطلب الأول في الوقت الحالي هو أن نعترف بالطابع المعقد للغاية للظواهر المناخية ، وبالتالي لجهلنا الكبير بها . وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي الذي تحقق في العقود الأخيرة في عملية جمع البيانات ، وقوة الحاسبات الالكترونية والتحسين الذي طرأ على التحليل النظري للنماذج ، فإننا مضطرون لأن نستخلص أنه في حين يستلزم كل تنبؤ واحد بالطقس في الاجل المتوسط إجراء ٥٠٠ مليون عملية حسابية ، سيكون على المجتمع العلمي أن يواجه مشاكل لم يسبق لها مثيل ، يرتفع حلها الى حد كبير بإحراز تقدم جديد ليس فقط في مجال الحاسبات الالكترونية ، بل أيضا في مجال التكنولوجيا الفضائية والاتصالات السلكية واللاسلكية الفضائية .

ونحن نعرف الآن بالفعل أن تقلبات المناخ ازدادت في السنوات الأخيرة . وواقع الأمر أن كمية الغازات الكربونية الموجودة في الهواء زادت منذ بداية العصر الصناعي بما يتجاوز ١٤٠ بليون طن . ولم يعد هناك أدنى شك في أن هذا التركيز للغازات ، بالإضافة الى النفايات الحرارية الأخرى الناجمة عن تطور استهلاك الطاقة ، يمكن أن يؤدي الى زيادة حرارة الجو بضع درجات ، مما يهدد التوازن الحراري للككرة الأرضية . ونعرف في الوقت نفسه أن المناخ يمكن أن يتغير نتيجة للتعجيل بالنمو الحضري ، والتوسع الأفقي في الري ، وتحويل مناطق الإخراج الى أراضي زراعية ، وتدمير رثتي كوكبنا المتمثلتين في الغابات المدارية والغابات الاستوائية . ولا بد من أن نضيف الى ذلك كله الأثر الحراري للدفيئة وكذلك التدمير الجزئي لطبقة الأوزون .

ومن الأمور المسلم بها أن هذه الظواهر ليست غريبة علينا ، فنحن عرفناها خلال سنوات الجفاف الطويلة التي عانت منها إفريقيا وآسيا في الآونة الأخيرة ، والتي تسببت في هجرة الملايين من البشر ، بحثا عن الماء والغذاء والأمن البشري . وقد ولدت

تقلبات المناخ قدر أكبر من الاختلاف في الاحتياطات العالمية من الحبوب ، وبوجه أعم في الانتاج الغذائي على الصعيدين الاقليمي والعالمي .
وهناك ضرورة يزداد الاحساس بها اليوم لاستعادة المناخ الذي كنا نعيشه في الماضي ، وذلك بدراسة مناخيات العصور السابقة ، وأيضا باستحداث وسائل التنبؤ بالتطور الطبيعي للمناخ في المستقبل . وعلى أية حال ، فإن الصلة بين المناخ والانشطة الانسانية ستصبح من الآن فصاعدا مسألة ذات أهمية قصوى ، لا يمكن للحكومات والامم المتحدة أن تظل عديمة الاكتراث حيالها . وعلى عكس ذلك ، قيل وبحق أن التاريخ سيصدر حكمه على الحكومات ليس فقط بقدر ما أنجزته في مجالات الصحة والتعليم والغذاء وإنما أيضا بقدر ما أبدته من اهتمام بحماية البيئة وما اتخذته من تدابير لاعتماد بلدانها كيما تتمكن من التنبؤ بالكوارث الطبيعية والمناخية والجيوفيزيائية وغيرها .

ومما لا شك فيه أنه يمكن في الوقت الحالي أن يؤدي استخدام الثوابع الاصطناعية وتقنيات الاتصالات العالمية ، بالإضافة الى الحوار المكثف فيما بين العلميين والمهندسين والمسؤولين الاداريين والهيئات المسؤولة عن اتخاذ القرارات السياسية الى جعل تخفيف حدة الاخطار التي تنجم عن التقلبات المناخية أمرا ممكنا ، لاسيما اذا كان الانسان هو المتسبب فيها .

وفي العام الماضي تم بموجب قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ ، الذي اشترك في تقديمه ٩٣ بلدا . تسمية التسعينات من هذا القرن عقدا يولي فيه المجتمع الدولي ، تحت رعاية الامم المتحدة ، اهتماما خاصا لتعزيز التعاون الدولي في مجال الحد من الكوارث . وقد بذل بلدي قمارى جهده لضمان اعتماد ذلك النص بتوافق الآراء .

إننا مقتنعون بأن حفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية هو موضوع أساسي مكمل لموضوع مكافحة الكوارث الطبيعية ، ومن ثم فإنه يستحق تأييد هذه الجمعية العامة بوجه خاص . وعلى ذلك ينبغي إجراء مناقشة متعمقة في ضوء هذه الخلفية خلال الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في العام

المقبل ، تشمل الموضوعات التالية : أولا ، حماية البيئة وعقد مؤتمر دولي يعنى بالتنمية القابلة للاستمرار والبقاء ، ثانيا ، الحد من الكوارث الطبيعية واعتماد برنامج عمل عالمي لبلوغ تلك الغاية ، ثالثا ، البند الذي نناقشه اليوم ، وهو حفظ المناخ باعتباره جزءا من التراث المشترك للبشرية والنظر في اتخاذ توصيات أولية محددة تتصل بهذا الموضوع . ونظرا للتماثل الكبير بين هذه العناصر الثلاثة فإنها ستؤدي الى توفير مجموعة أفكار حافزة ينبغي أن تفيد عقد الامم المتحدة الانمائي الرابع ، فكرا وعملا على السواء .

وأخيرا ، فإن المغرب ، بوصفه أحد مقدمي القرار الخاص بحفظ المناخ ، ليأمل في أن تجد التحديات الجديدة البالغة الأهمية ، التي تواجه هذه الجمعية العامة ، المجتمع الدولي أكثر اتحادا في التزامه وأكثر تضامنا في عمله ، لأن المناخ ، كما قال وزير خارجية مالطة لا يعرف معارضة سياسية أو اختلافات سياسية ، لذلك ينبغي أن نفتتح الفرصة التي أتاحتها لنا وقد مالطة لكي نكرس جهودنا ومواردنا ونعزز تكاملنا من أجل الحفاظ على الظروف المناخية الضرورية للغاية لتقدم الانسان وازدهاره على ظهر كوكبنا . ولست بحاجة لأن أذكر أنه بفضل مالطة أدخل مفهوم التراث المشترك للبشرية لأول مرة في محفل دولي ، وكان هذا المحفل هو الامم المتحدة . ومن ذا الذي لا يتذكر جهود السفير الموقر أرفيدباردو في هذا الصدد . ويحدونا الأمل في أن تتيح هذه المبادرة الجديدة إمكانية إجراء هذا المفهوم الواعد للتراث المشترك للبشرية .

السيد فيرغو (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن إدراج بند يطالب بزيادة الوعي بالخطار التي تنطوي على تهديد شامل للحفاظ على الظروف المناخية المؤاتية للحياة على ظهر كوكبنا أمر يرحب به وفسيدي . وتقدر حكومة بلدي هذه المبادرة التي اتخذتها مالطة .

وجمهورية ألمانيا الاتحادية على استعداد للانضمام الى البلدان الأخرى في مساعيها الرامية الى تعزيز البحث العلمي على نطاق عالمي في المسائل المتصلة بكيفية تغير الظروف المناخية وأسبابه ، وفي استكشاف السبل المناسبة لتفادي الضرر الذي قد ينجم عن تلك التغيرات ويلحق البشرية جمعا .

المانيا الاتحادية

إن الظروف المناخية توجد أو تتغير بغض النظر عن الحدود الوطنية . ولا يمكن أن تبقى النتائج التي تترتب عليها مسألة وطنية بحتة ، فهي تشغلنا جميعا . لذلك فإنه من الصواب أن تظلم الأمم المتحدة بدور في هذا الميدان ، وأن تعطي زخما للأنشطة الوطنية والإقليمية بل وأن تتولى تنسيقها . ولبلوغ تلك الغاية ، مننظم السي الوفود الأخرى في رجاء الأمين العام أن يقدم تقريرا عن كل الأنشطة الجارية ، بغية تحقيق ذلك التنسيق .

وفي غضون أيام قليلة سيعقد في هامبورغ مؤتمر عالمي بشأن المناخ والتنمية قامت بلادي بتنظيمه بالمشاركة مع مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تحت رعاية رئيس دولتنا . وهذا مجال على الأنشطة التي ترمي إلى إيجاد تعاون وتنسيق عالميين .

ولقد صدقنا بالفعل على اتفاقية فيينا المتصلة بغاز الفلوروكلوريين والهيدروكربونات ، وسنبدأ تنفيذ بروتوكول مونتريال اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . والتزمنا بعدد آخر من الاتفاقيات والصكوك الرامية إلى تخفيض انبعاث المواد الخطيرة والتي تم إبرامها في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية . ونحن نشترك بنشاط في المؤتمر الحالي المعني بالأوزون في لاهاي .

ونقوم بتعزيز الأبحاث المتعلقة بطبقة الأوزون في الغلاف الجوي وتأثير الدفيئة والبرامج الأخرى المتعلقة ببحوث البيئة ، ونحن على استعداد لاتاحتها في إطار التعاون الدولي .

وفي رأينا أن هذا التعاون الدولي ينبغي أن يدمج في إطار أوسع نطاقاً للأنشطة التي تظطلع بها منظومة الأمم المتحدة لحماية البيئة . وبالتالي ، نعتقد أنه من غير الضروري أو المستصوب إنشاء مؤسسة دولية أخرى . فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - الذي يشارك بالفعل في الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ - يبدو لنا أنسب هيئة لتنسيق التعاون الدولي في هذا المجال .

إن كل البلدان من جميع مناطق العالم مطالبة بالمشاركة على نحو بناء في البحوث والتدابير الهادفة إلى حماية مناخنا . وجمهورية ألمانيا الاتحادية مستعدة للقيام بذلك .

السيد كريم (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسبحوا لي في

البداية أن أشكر وفد مالطة على اقتراح هذا البند الهام . وقد كان هذا استمراراً لما درجت عليه مالطة من توجيه الانتباه إلى مسائل تتجاوز حدود المشاغل المتعلقة بالسيادة الوطنية أو الاختصاص الوطني ، والاهتمام بدلاً من ذلك بالمواضيع التي تبرز

الاهتمامات الدولية والتكافل العالمي . وهذا ينطبق على الحالة التي أدت الى اقامة نظام أكثر رشدا وكفاءة للمحيطات والبحار ؛ وها هي مبادراتها الجديدة تركز على مسألة مشتركة أخرى قد تكون ذات أهمية أكبر هي النظام البيئي المشترك - أي المناخ الذي يتحكم في بقاء البشرية ووجودها .

ولاشك في أن المناخ يكيف أنشطتنا الانسانية ، والعكس صحيح أيضا . والمشاكل التي أفضت الى اقتراح هذا البند معروفة للجميع ولكنها مازالت بحاجة الى ترميخها في ضمائر الحكومات والوكالات الدولية وصانعي القرارات والرأي العام العالمي . وتغني مناقشة البند مزيدا من الأهمية على مختلف الجهود الموجهة نحو بلوغ هذا الهدف - أي خلق الوعي العالمي وضرورة ادراج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط ومنع القرار في المجالات الاقتصادية على كل المستويات .

فمناخنا الذي يمد البشرية بأسباب الحياة والتطور يمكن أن ينزل بها الدمار أيضا . وبنغلاديش من البلدان العديدة المعرضة للكوارث وتتحمل أعباء كثيرة نتيجة لذلك ومع هذا فإنها بحاجة الى توجيه عناية أكبر لتقدير وحساب الآثار المستمرة والتراكمية المترتبة على الكوارث التي تسببها الفيضانات والأعاصير والجفاف وغيرها من الظواهر الطبيعية التي تؤدي الى الموت والدمار والابوثة واختلال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب على ذلك من معاناة بشرية مروعة . ومن ثم أصبحت إقامة عالم قادر على مواجهة المخاطر أمرا ذا أولوية قصوى .

واليوم ظهرت مشاغل أخرى أكثر خطورة يمكن أن تهدد وجودنا . فالطبيعة مخيفة ولكنها أيضا هشة وذات توازن دقيق للغاية . وهناك حدود لا يمكن تجاوزها دون تعريض السلامة الأساسية لهذا النظام للخطر . ونحن نسارع بسد الفجوة في تجاوزنا لهذه الحدود عن طريق الافراط في استخدام الموارد في عجلة لا تسمح بوقت كاف للتنبؤ بالآثار الضارة أو لمنع الآثار غير المتوقعة .

وأعراض ذلك واضحة تماما ، وتشمل التصحر واجتثاث الاحراج والامتفاد السريع لطبقة الأوزون ، واستخدام مواد سامة في سلسلة الغذاء الأدمي وموارد المياه ، والاحراق

العشوائي للوقود الاحفوري الذي أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض مما يمكن أن يسبب ، في غضون الاعوام الخمسين المقبلة ، ارتفاع مستوى سطح البحر وغرق المدن الساحلية ودلتا الأنهار والاخلال بالانتاج الزراعي الوطني والدولي ونظم التجارة نتيجة لذلك ، وانتشار الاحماص التي دمرت الأراضي والغابات والبحيرات مؤدية الى التآكل وانجراف الطمي والفيضانات وبعض التغيرات المناخية المحلية .

ولقد ظهرت نتيجة لذلك وقائع معينة . فسبب هذه الضغوط والتوترات البيئية الرهيبة يعزى الى تأثير الطبيعة والفقر ، ثم يتفاهم نتيجة للسعي العشوائي للنمو . وتقع مسؤولية ذلك على البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء . والصعوبات البيئية التي تواجهنا الآن ليست أمرا حديث العهد ، ولكننا لم ندرك مدى تعقيدها إلا في الآونة الأخيرة . فقد تركزت المشاغل الأساسية في السابق على تأثير التنمية على البيئة ، أما اليوم فقد ازداد اهتمامنا بالكيفية التي يؤدي بها تدهور البيئة الى اضعاف التنمية الاقتصادية أو الى عكس اتجاهها . وقد أصبح الارتباط الاساسي بين الامرين عاملا بالغ الأهمية في السعي الى ايجاد حلول علاجية ، ولم يكن هذا الارتباط واضحا حتى الماضي القريب .

فحتى وقت قريب كان هذا الكوكب يعد عالما عظيما متباينا وزعت فيه الأنشطة والجهود الانسانية بشكل متقن ومستقل في اطار الدول والقطاعات والمجالات الواسعة للاهتمام ، سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية . ولكن هذه التجزئة بدأت تتلاشى في ضوء مجموعة من الازمات التراكمية المتعلقة بالبيئة والطاقة والتنمية . ومن المسلم به الآن أن هذه الازمات ليست متفرقة وانما تشكل أزمة واحدة . فقد أضرت التغيرات بالاقتصاد العالمي والبيئة العالمية على حد سواء . وهناك ادراك لما حدث من زيادة هائلة في التكافل الاقتصادي بين الدول . ونحن مضطرون الآن أن نعتاد على التكافل البيئي المتزايد ، حيث أصبحت البيئة والاقتصاد أكثر ارتباطا وتداخلا .

وتتسم مبادرة مالطة ببعد ذي شقين . الاول يتعلق بان تعلن هذه الجمعية المناخ تراشا مشتركا للبشرية ، والثاني يتعلق بالنظر في الحالة الراهنة بغية وضع استراتيجية عالمية للحفاظ على المناخ ، لكي نكفل للحياة البقاء على وجه الأرض .

وتؤيد بنغلاديش تأييدا كاملا الاهتمام بإعلان المناخ تراشا للبشرية ، وكلمة التراث تنطوي على معنى الإرث ، والحقيقة أننا ورثنا أرضنا أمانة مقدمة من أجدادنا ، وواجبنا أن نحافظ على هذه الأمانة وأن ننقلها الى ابنائنا في حالة صالحة للحياة . وقد طُرح الكثير من المقترحات لوضع استراتيجية عالمية للبيئة ، وفي مقدمتها نداء الى الهيئة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية لتحويل تقريرها الى برنامج عمل للأمم المتحدة بشأن تنمية مستمرة ، وعقد مؤتمر دولي للمتابعة لاستعراض التقدم المحرز ، ولوضع المبادئ التوجيهية ، والإبقاء على هذا التقدم في إطار المبادئ التوجيهية النابعة من الاحتياجات الإنسانية والقوانين الطبيعية . كما أوصت اللجنة بأن تلتزم الجمعية العامة بإعداد إعلان عالمي ، وتحويله فيما بعد إلى اتفاقية لحماية البيئة وكفالة التنمية القابلة للاستمرار . وإلى أن يتم ذلك ، قام الأمين العام للأمم المتحدة بعقد اجتماع لفريق من الخبراء لإعداد الإطار الملئم لتنفيذ العقد الدولي لخفض الكوارث الطبيعية .

وأختم كلمتي معربا عن أمل وطميد في أن هذه المقترحات ، وهي مقترحات يتصل بعضها ببعض الآخر ، ستتحوّل إلى استراتيجية عالمية واسعة النطاق يمكن إقرارها في مؤتمر قمة معني بالمشاغل البيئية يعقد في المستقبل القريب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن عرض هذا البند في الجلسة العامة . وستنظر اللجنة الثانية الآن في هذا البند على نحو ما قررته الجمعية في جلستها الثالثة .

البند ١٦ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وانتخابات أخرى

(١) انتخاب أعضاء لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة: مشروع مقترح

(A/43/L.13)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في القرار ١٨٥/٤٢ المعنون

"عقد دورات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مرة كل سنتين" ، قررت الجمعية

العامّة ، بين جملة أمور ، ألا يعقد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورة عادية في عام ١٩٨٨ ، وألا يعقد دوراته العادية ، اعتباراً من عام ١٩٨٩ ، إلا في السنوات الفردية ، كما قررت الجمعية العامة في قرارها ٤٤٨/٤٢ أن ترجع الانتخابات لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى دورتها الثالثة والأربعين ، وطلبت من الأمين العام إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء لوضع الترتيبات الانتقالية اللازمة لتغيير فترة العضوية في مجلس الإدارة من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات ، على أن ينتخب نصف الأعضاء مرة كل سنتين .

ولضمان تيسير الانتقال في عملية تغيير فترة العضوية لأعضاء مجلس الإدارة أُجريت مشاورات مع رؤساء المجموعات الإقليمية ، وعلى ذلك وُضعت الترتيبات الانتقالية الواردة في مشروع المقرر الذي تم تعميمه تحت هذا البند (A/43/L.13) . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر هذا ؟
اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقاً للمقرر الذي اعتمد

توا ، تباشر الجمعية الآن انتخاب ٢٩ عضواً في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليحلوا محل الأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . والأعضاء الـ ٢٩ الذين تنتهي مدة عضويتهم هم : الأرجنتين ، الأردن ، استراليا ، اندونيسيا ، اوغندا ، بابوا غينيا الجديدة ، بربادوس ، بلغاريا ، بنما ، بوتسوانا ، بولندا ، تايلند ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية العربية السورية ، الدانمرك ، زامبيا ، سري لانكا ، سوازيلند ، شيلي ، الصين ، عمان ، غانا ، فرنسا ، كندا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، مالطة ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هولندا ، يوغوسلافيا .
ويحق لهذه الدول أن تنتخب مرة ثانية على الفور .

وأود أن أذكر الأعضاء بأن الدول التالية ستحتفظ بعضويتها في مجلس الإدارة بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، البرازيل ، بروندي ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية إيران الإسلامية ، الجمهورية الدومينيكية ، جمهورية كوريا ، زائير ، السنغال ، السويد ، سويسرا ، العراق ، غابون ، فنزويلا ، موريتانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليونان .

ولذلك ، لا ينبغي أن تظهر أسماء هذه الدول الـ ١٩ في بطاقات الاقتراع .
ووفقا للترتيبات الانتقالية لتغيير فترة عضوية أعضاء مجلس الإدارة من ثلاث سنوات إلى أربع ، سينتخب ١٠ من الأعضاء الجدد لفترة سنة واحدة ، و ٢٩ عضوا لفترة ثلاث سنوات . وقد أحاطنا رؤساء المجموعات الإقليمية علما بأن المجموعات اتفقت على المرشحين لكل فترة من هاتين الفترتين .

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي ، سيجري الانتخاب بالاقتراع السري وبدون تقديم مرشحين ، ومع ذلك ، أذكر الأعضاء بأن الفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ تنص على أنه تصبح ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها ، قاعدة ، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه .
ونظرا لعدم وجود مثل هذا الطلب ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر مباشرة الانتخاب على هذا الأساس ؟

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث أن عدد المرشحين يتفق مع عدد المقاعد الواجب ملؤها من قبل كل مجموعة ، سنباشر الآن إعلان انتخاب الدول التالية أعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة . الأعضاء الـ ١٠ لفترة سنة واحدة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ هم : ثلاثة مقاعد للدول الأفريقية تشغله زيمبابوي ، وليسوتو ، وموريشيوس ، ومقعدان لدولتين آسيويتين هما : اندونيسيا

والصين ، ومقعد واحد لدول أوروبا الشرقية ؛ يوغوسلافيا ، ومقعدان لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، الأرجنتين وباربادوس ؛ ومقعدان للدول الغربية ودول أخرى : استراليا وفرنسا .

والاعضاء الـ ٢٩ لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ هم : ثمانية مقاعد للدول الأفريقية : أوغندا ، بوتسوانا ، وتوغو ، والجمهورية العربية الليبية ، رواندا ، والسودان ، وكوت ديفوار ، وكينيا . وسبعة مقاعد للدول الآسيوية ، الأردن ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وسري لانكا وعمان ، والمملكة العربية السعودية ، والهند . وثلاثة مقاعد لدول أوروبا الشرقية : بلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا .

تشغل المقاعد الخمسة المخصصة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي شيلي ،
غيانا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، والمكسيك . وتشغل المقاعد الستة المخصصة لدول
أوروبا الغربية ودول أخرى تركيا ، وفنلندا ، وكندا ، ومالطة ، والمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وهولندا .

أهنئ جميع الدول التي انتخبت لعضوية مجلس الإدارة .
وبهذا نختتم نظرنا في البند ١٦ (١) من جدول الأعمال .

تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود قبل رفع الجلسة أن أقترح
إتغال قائمة المتكلمين في مناقشة البند ٢٢ من جدول الأعمال المعلنون "حكم محكمة
العدل الدولية الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بشأن الأنشطة العسكرية وشبه
العسكرية في نيكاراغوا وضدها : ضرورة الامتثال الفوري للحكم" ، غدا الساعة ١٦/٠٠ .
وإذا لم يكن هناك اعتراض سيتقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ومن ثم ، أرجو من الممثلين
الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يقيدوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في
أقرب وقت ممكن .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥